

جامعة محمد السادس بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية



محاضرات مقياس

مدخل إلى الديموغرافيا

موجهة لطلبة السنة الأولى علوم اجتماعية (المجموعة الثانية)

أستاذ المقياس: د / بوعموشتة نعيم



السنة الجامعية 2020/2019

محاضرات مقياس مدخل إلى الديموغرافيا

المحور 01: مدخل إلى الديموغرافيا

المحاضرة 01: مدخل إلى الديموغرافيا

المحور 02: المصادر والمعطيات الديموغرافية

المحاضرة 02: المصادر والمعطيات الديموغرافية

المحور 03: النظريات السكانية

المحاضرة 03: النظرية السكانية عند مالتوس

المحاضرة 04: النظرية السكانية الطبيعية

المحاضرة 05: النظرية السكانية الاجتماعية

المحور 04: الظواهر الديموغرافية

المحاضرة 06: ظاهرة الزواج

المحاضرة 07: ظاهرة الخصوبة

المحاضرة 08: ظاهرة الوفيات

المحاضرة 09: ظاهرة الهجرة



﴿ مدخل إلى الديموغرافيا ﴾

تمهيد:

سمح التزايد السكاني المتسارع الذي شهده العالم المعاصر في تعاظم أهمية الدراسات السكانية، وتوسع نطاق البحث فيها في العالم، وذلك لما لها من أثر مباشر في الكثير من المتغيرات الدولية والمحلية. ويقتضي الحديث عن علم السكان وإدراك أهميته في ميادين الحياة المختلفة التوقف مليا عند مفهوم الديموغرافيا وظروف تبلور وتطور هذا العلم.

1- مفهوم الديموغرافيا:

الديموغرافيا كلمة يونانية تتشكل من مقطعين هما: Demos وتعني الناس أو السكان، و Graphie والتي تشير إلى معنى العلم أو الدراسة الوصفية، لتصبح العبارة في دلالتها الإجمالية تعني العلم المهتم بوصف السكان ودراساتهم دراسة إحصائية.

وتعرف الديموغرافيا بأنها علم إحصائي يهتم بتوزيع وتركيب السكان ونموهم والمواليد والوفيات والهجرات والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى غير ذلك. كما يعرف علم السكان أيضا بأنه العلم الذي يقوم بالدراسة الكمية للسكان أو المجموعات البشرية وتطورها. ويمكن تعريفها أيضا بأنها تدرس حجم السكان وتوزيعهم وتركيباتهم والتغيرات التي تطرأ عليهم.

وقد استخدم مصطلح الديموغرافيا لأول مرة من قبل العالم البلجيكي "أسيل غيار Achile Guillard" وذلك في الكتاب الذي أصدره سنة 1855 تحت عنوان "مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة". إذ عرفها بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي لجنس البشري، فهي دراسة عددية للسكان وتحركاتهم العامة، وظروفهم الطبيعية وأحوالهم المدنية وصفاتهم العقلية والأخلاقية.

أما رولان بريافيرفا في كتابه "معجم مصطلحات الديموغرافيا" بأنها تعني دراسة السكان من حيث تجددهم بفعل الولادات والوفيات وحركات الهجرة وهي الدراسة التي تهتم بوصف وتحليل حالة السكان أي عددهم وتركيبهم حسب الحالة الزوجية، درجة التعليم، الموقع الجغرافي... الخ. كما تهتم بدراسة الظواهر المختلفة التي تؤثر في هذا التركيب وفي تطوير عدد السكان كالولادات، الزواج، الهجرة، الوفيات والطلاق ومن جهة أخرى تذهب إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين حالة السكان وتطورهم.

وتنقسم الدراسة العلمية للسكان إلى قسمين هما:

أ- الديموغرافيا الشكلية: هي دراسة السكان من حيث ارتباط الظاهرة السكانية محل الدراسة لمتغيرات أو ظواهر ديموغرافية لا يمكن تجاوزها، وتتميز بأنها دراسة كمية للظواهر السكانية.

ب- **الدراسات السكانية:** هي دراسة السكان من حيث ارتباط الظاهرة السكانية محل الدراسة بواحد أو أكثر من المتغيرات غير الديموغرافية، ويعرف ذلك بالتحليل السكاني. ومن أهم المناهج في الدراسة الديموغرافية المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج التجريبي، والمنهج الإحصائي.

2- أهم فروع الديموغرافيا:

1.2- **الديموغرافيا التاريخية:** وهي تدرس تاريخ البشرية من ناحية نمو السكان والارتباط المتبادل بين أسلوب الإنتاج والعمليات الديموغرافية، وعلى وجه الخصوص تلك المجتمعات التي لا تتوفر حولها معطيات إحصائية في أشكالها الحديثة حول حركة السكان وتعدادهم.

2.2- **الديموغرافيا الاقتصادية:** وهي تدرس آليات الارتباط المتبادل بين العمليات الاقتصادية والديموغرافية أي دراسة تأثير الظواهر الاقتصادية على حركة السكان. فمثلاً معدلات الوفيات تفسر خاصة على ضوء التقدم الاقتصادي. ويؤدي البحث عن التلاؤم بين السكان والاقتصاد إلى ذكر مفهومي عدد السكان الأفضل أو معدل النمو الأفضل.

3.2- **الديموغرافيا الرياضية:** وهي عرض مقادير التحليل الديموغرافي والعلاقات الموجودة فيما بينها باستعمال لغة الرياضيات، مما يسمح لنا بالمزيد من الدقة على مستوى البرهنة وإثبات النتائج، فهي تقيس مختلف درجة الارتباط بين الظواهر الديموغرافية وغيرها رياضياً، ويشكل اللجوء إلى الديموغرافيا الرياضية وسيلة مميزة لبناء النماذج السكانية.

4.2- **الديموغرافيا الاجتماعية:** وهي تدرس وتعالج العلاقات بين الظواهر السكانية وحياة المجتمعات البشرية، والديموغرافيا الاجتماعية تشكل مركز تداخل المجالات العلمية المختلفة، وتضع في مكانها الصحيح المسائل السكانية من حيث أنها تشكل في آن واحد أساساً للظواهر الاجتماعية المختلفة ونتائجها.

5.2- **الديموغرافيا الطبية:** وهي تقوم على دراسة مهن خاصة وهي المهن المرتبطة بالطب من حيث بنيتها حسب العمر، الجنس، نمط التأهيل ومكان التمركز... الخ.

3- عوامل تطور علم السكان:

نشأ علم السكان كمحصلة لمجموعة من العوامل والظروف، والتي عملت على إيجاد الحاجة الماسة لوجوده وخلق البيئة المناسبة لذلك، وهي التي يمكن إيجازها في:

أ- **الانفجار السكاني (زيادة سكان العالم):** تعتبر الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الإنسان في العالم إبان القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الخارجية والداخلية والبطالة ومشاكل العمال وغيرها كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

ب- **تقدم البحث العلمي والإحصاء:** ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السكانية على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي باعتباره الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية، ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أن المشاكل السكانية تختلف باختلاف الأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية ويجعل الحلول العملية التي تقترحها الدراسات السكانية نابعة من طبيعة الإقليم ذاته.

ج- **النمو الصناعي:** أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشؤون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية.

د- تقدم علم البيولوجيا: أدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية والانثروبولوجيا الطبيعية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيائية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلورة نظرياتها وقضاياها.

هـ- تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان: ظهر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان ومن أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم.

و- ظهور مؤلف روبرت مالتوس (مقال في السكان): والذي يعتبر أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية منها، وتدخل أيضا ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية.

4- أهمية الديموغرافيا:

- تسمح بتسليط الضوء على المجتمع البشري كالعمر، الجنس، المهنة، الدين، التعليم، الحالة الزوجية، اللغة... الخ، باعتبار أن وصف السكان هو في الوقت ذاته وصف للنظام الاجتماعي.
- التنبؤ والتوقع بمعدلات النمو السكاني في المديين القصير والمتوسط.
- تعتبر مؤشر رئيسي لمعرفة وتقدير حاجيات المجتمع المادية كالصحة، التعليم، قوة العمل وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنظر إلى دورها الأساسي في حياة السكان اليومية.
- تلعب دور كبير على الصعيد الاقتصادي، حيث تمكن من معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة، من أجل معرفة وتقدير التوازن من عدمه على مستوى هذه الأنشطة.

5- الظواهر السكانية وأنواعها:

1.5- حجم السكان: هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد ومعرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين، وكذلك معرفة ما المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت آخر لاحق.

2.5- تكوين السكان: وهو مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراد المجتمع في فئات السن المتباينة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزوجية وريفية وحضرية متعددة ومختلفة.

3.5- توزيع السكان: يتم تقسيم السكان على أساس درجة التحضر والتصنيع، وقد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، وسكان المناطق الحضرية الصناعية الجديدة، وسكان المناطق الحضرية الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية.

4.5- الكثافة السكانية: يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان، وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الكيلومتر المربع أو الميل المربع.

5.5- نمو السكان: المقصود بنمو السكان في المجتمع هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة، ويرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان. فالسكان إما قد يسببوا في اتجاه النمو نتيجة الزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة، وإما أن يسببوا في اتجاه عدم النمو نتيجة النقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها.

6.5- التحول الديموغرافي: هو العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات.

7.5- التغير الديموغرافي: للتغير السكاني ثلاثة عناصر هي: المواليد والوفيات والهجرة، ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير.

6- السياق التاريخي لتطور الديموغرافيا:

اتسم مسار نشأة علم السكان وتطوره بتعدد وتنوع مراحله عبر الزمان والمكان. حيث تضم كتابات البدايات الأولى للفكر الانساني في الحضارات القديمة بين ثناياها الكثير من الأفكار المتعلقة بوصف السكان، عاداتهم، أشكالهم، وعددهم وتقسيمهم تبعاً لمتغيري الجنس والعمر وغيرها من الجوانب الأخرى. فقد اتسم الفكر السكاني لدى قدماء الصينيين بهيمنة العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية على حيز كبير من اهتمامهم، حيث أكدت كتابات "كونفيشيوس" وفلاسفة آخرون على أهمية تحقيق التوازن الأمثل بين الأرض والسكان، كما أبدى الفلاسفة الصينيون القدماء بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان فلاحظوا بأن الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء، وأن الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وأن الحروب تحد من نمو السكان، وأن تكاليف مراسيم الزواج الباهظة تقلل معدلات الإقبال على الزواج وغيرها من الأفكار الأخرى.

أما فلاسفة اليونان الأوائل فقد أبدوا اهتماماً كبيراً بوضع سياسات سكانية بدلاً من صياغة نظريات حول موضوع السكان، حيث عالج كل من "أفلاطون" و"أرسطو" مشكلة حجم السكان من ناحية الدفاع والأمن والإرادة أكثر من اهتمامهم بعلاقة السكان بالنواحي الاقتصادية، كما دعى الفلاسفة اليونان إلى ضرورة تحقيق حجم سكاني ثابت اعتقاداً منهم بأن ثبات السكان يعبر شرطاً أساسياً للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة. وقد ذهب "أفلاطون" في مؤلفه "الجمهورية" إلى أنه ينبغي للحكام أن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد أمثل (في حدود 5040 مواطناً حسبه) وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج، محذراً من مغبة الإفراط في الزيادة العددية عن الحد المقرر له على أن يتم تعويض من توفي من الأمراض أو الحروب بأقرانهم. أما "أرسطو" فقد كان يرى أن أفضل حجم مناسب للمدينة هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان، بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم، على أن يحدد عدد الأطفال باستمرار لمنع زيادة السكان.

في حين نجد أن الفلاسفة الرومان أولوا اهتماماً بالغاً بزيادة السكان ورفضهم للعزوبية، حيث كانت التشريعات الرومانية تحث على الزواج وتشجع عليه كما تشجع على إنجاب الأطفال من خلال تقديم امتيازات وتحفيزات للمتزوجين، من منطلق أن الزواج أساس الأنسال.

كما أسهم علماء العرب المسلمون في إثراء هذا الحقل المعرفي وذلك من خلال جهود أعلامهم وكتاباتهم أمثال ابن بطوطة والغزالي وعبد الرحمن بن خلدون والذي اعتبر أن الزيادة السكانية عامل مساعد على رفع مستوى المعيشة،

وذلك لأنها تسمح بزيادة تقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن، وشعور بالأمن عسكريا وسياسيا. كما ذهب إلى أن الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان من خلال الارتفاع المسجل في المواليد وقلة الوفيات. هذه النظرة السريعة والموجزة لبعض الاجتهادات التي راجت في الفكر الانساني على مر الحضارات السالفة، وإن كانت تعكس آراء عامة وغير مؤسسة بشكل أكاديمي فإنها تعكس وبشكل جلي مدى تجدر الاهتمام بالمسألة السكانية لديهم، وأن ما أثاروه من قضايا متنوعة أصبح بعد ذلك مواضيع بحث متعددة ومتنوعة تبناها رواد العصر الحديث.

وتشكل البداية الفعلية لعلم السكان بعد أن أصبحت الأبحاث التطبيقية تشكل المرجعية الأساسية لكل المعارف المتداولة في هذا الشأن. ويعتبر العالم الانجليزي "جون جرانت" أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال الديموغرافيا وذلك في كتابه الصادر في سنة 1662 والمعنون "بملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات" والذي حدد فيها أسباب الوفيات وتوصل لصياغة مجموعة من التعميمات المتعلقة بالظواهر السكانية كالوفيات والولادات، كون أن معدلات الوفيات المسجلة لم تكن حادثا عفويا بقدر ما تميزت بنوع من الانتظام، كما أدرك مدى تأثير الولادات ببعض العوامل الاجتماعية وكذا الوضع الاقتصادي السائد.

أما الانجليزي "وليام بيتي" فقد أكد في مؤلفه "الحساب السياسي" الصادر سنة 1690 على أهمية المقاييس الإحصائية في حلحلة مشاكل الاقتصاد الوطني وتوجيه مسار السياسات الحكومية المنتهجة.

كما يعتبر "جوهان سوسملش" من أبرز الباحثين الديموغرافيين الذين ظهوروا في منتصف القرن 18م حيث لجأ في مؤلفه "النظام الإلهي" لاستعمال الإحصاءات على نطاق واسع، فجاءت دراسته تطبيقية في تحليلها كما قام بحسابات متعددة لمعدلات الولادة والوفاة والزواج.

ثم أعقبه الباحث البلجيكي "أدلف كتليه" (1796-1874) والذي كان يعد من أكثر المتحمسين للدراسات الإحصائية السكانية، فقام بدراسة الظواهر الاجتماعية الإدارية القابلة للإحصاء سواء كانت سوية كالولادات والوفيات والزواج والهجرة، أم غير سوية كالجريمة والانتحار، بغية الكشف عن القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها وفي تأثرها بمختلف العوامل الاجتماعية.

أما في مطلع القرن العشرين فقد شهد التحليل السكاني مسيرة متعثرة وصعبة في الكثير من الدول الأوروبية والتي لم توليه بعضها الأهمية الكافية على الصعيد الرسمي كفرنسا والسويد وألمانيا وإيطاليا. واستمر الوضع هكذا بقلة الدراسات السكانية حتى سنة 1939 عقب الحرب العالمية الثانية التي عرفت فيه المجتمعات الأوروبية ارتفاع معدلات الشيخوخة في مقابل التزايد السكاني المفرط في الدول النامية، وهو ما ساهم في إنشاء المعهد الوطني للدراسات السكانية ومن بعده المعاهد الجامعية الخاصة بتدريس علم السكان وعلى رأسها معهد جامعة باريس سنة 1957 والتي سمحت بتكوين كوكبة من علماء السكان وسد النقص الكبير في مجال المختصين في الدراسات السكانية.

7- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى:

1.7- علاقة الديموغرافيا بعلم الاجتماع:

تتميز العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان بطبيعة خاصة، وذلك رغم كون الدراسات السكانية تعد أقدم من علم الاجتماع، وأنها ظهرت ونمت من أصول متنوعة، إلا أنها أصبحت اليوم أكثر ارتباطاً بعلم الاجتماع دون سواه من العلوم. فموضوع الدراسة في علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغيره حيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع، وبالتالي فإنهم يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع. يعتمد علم الاجتماع في تحليله للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيد منها على مختلف المستويات. كما أن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد المعطيات الوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع. كما استفاد علم السكان كثيراً من علم الاجتماع حيث حرص هذا الأخير على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان، وتمكينه من الاستعانة بمناهج وأدوات البحث الاجتماعي في دراسته للظواهر السكانية.

2.7- علاقة الديموغرافيا بعلم النفس:

خلال السنوات الأخيرة أبدى العديد من علماء النفس اهتماماً متزايداً بمعالجة عدد من المواضيع ذات الارتباط الوثيق بالسلوك الديموغرافي كتحديد النسل، وذلك رغم كونها مسألة ديموغرافية بحثية، حيث حاول الكثير من المهتمين والدارسين لهذا التخصص معرفة الدوافع التي تصنع الفوارق في استجابات الأفراد فتدفع البعض إلى كثرة الإنجاب وبعضهم الآخر إلى قلته. كما تتضح أيضاً في اعتماد "كينز" في تفسيره للعوامل المتحركة في تحديد الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار إلى التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين ولم يلجأ إلى القوانين الاقتصادية، حيث ادعى أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل.

3.7- علاقة الديموغرافيا بالعلوم السياسية:

لقد اعتمد رجال السياسة منذ الأزل على الرقم الإحصائي لمعالجة المسائل السكانية وإدارة شؤون البلاد، غير أن هذا الارتباط التاريخي بين المجالين تضاعف في النصف الثاني من القرن العشرين عندما برزت مفاهيم أساسية في العلوم السياسية وعلم الديموغرافيا كمفهوم التنمية، التخطيط، تطور المجتمعات... الخ. وعليه تلعب المتغيرات السياسية دور بالغ الأهمية في تشكيل الأحداث الديموغرافية. ومن أمثلة ذلك القوانين التي تشجع على العقم والإجهاض باليابان وتحديد النسل بالصين والتي أدت إلى تغير جذري في التركيب السكاني لهذه المجتمعات وانخفاض المواليد. كما أن القوانين المتعلقة بعملية الهجرة (منع/ترخيص) والمتبعة في الكثير من الدول تؤثر على عدد السكان وتوزيعهم بطريقة ملحوظة سواء كانت هذه الهجرة داخل البلد أو إلى خارجها وتتضح بشكل كبير خلال فترات النزاعات والصراعات المسلحة والحروب أو فترات الأمن والسلم.

4.7- علاقة الديموغرافيا بالعلوم الاقتصادية:

تعتبر العلاقة بين العلمين ذات طابع أزلي سواء من حيث الارتباط المفاهيمي أو الفكري، كما أنها ذات تأثير متبادل. فحجم السكان وتركيبهم يؤثران بشكل كبير في وتيرة النمو الاقتصادي ومستوياته. فالمتغيرات الاقتصادية ذات

تأثير على معدل الحراك السكاني (الهجرة) إذ أنه في أوقات الكساد تقل الهجرة إلى داخل البلاد والعكس في أوقات الانتعاش الاقتصادي. كما أن الأحوال الاقتصادية تؤثر في الخصوبة، فعلى سبيل المثال قد تدفع الأوضاع الاقتصادية السيئة الشباب للإحجام عن الزواج. كما أن التخطيط الاقتصادي يعتمد أساساً على الدراسات السكانية والوقائع الديموغرافية التي تقدمها الديموغرافيا في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتمد أساساً في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية. وقد نتج عن الارتباط الوثيق ما بين علم الديموغرافيا والاقتصاد قيام حقلين معرفيين مشتقين منهما هما: اقتصاد السكان، والديموغرافيا الاقتصادية.

5.7- علاقة الديموغرافيا بالإحصاء:

يمثل الإحصاء أحد الروافد المعرفية الهامة التي يتغذى منها علم السكان. وقد كان لتطور علم الإحصاء الأثر الكبير في تقدم الدراسات السكانية الموثوق بصحتها، مما مكن الدراسات الديموغرافية من أن تبلغ مرحلة متقدمة من التجريد الرياضي. فالبيانات الخام التي يبحث عن معرفتها الديموغرافي سواء كانت في صورة تعدادات أو تسجيل للوقائع الحيوية... الخ تنتج في أحيان كثيرة من عمليات التجميع التي تبادر بها مصالح الإحصاء، حيث تمثل هذه المعطيات المادة الأساسية التي يشتغل بها المختصين في علم السكان، والذي يحولون هذه المعطيات من صورتها الخام إلى نتائج معدة عن طريق عملية التحليل السكاني.

6.7- علاقة الديموغرافيا بالجغرافيا:

تنقسم الجغرافيا اصطلاحاً إلى حقلين معرفيين هما الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا البشرية أو جغرافيا السكان. وتتضح علاقة الديموغرافيا بالجغرافيا في أثر الإطار المكاني على النمو السكاني وتوزيعهم. وتعد دراسة الهجرة السكانية من أبرز ملامح الارتباط بين العلمين، وذلك لأن الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها مجموعة متنوعة من العوامل والتي تتطلب في قراءتها واستشعار أهميتها أساساً إحصائياً توفره الديموغرافيا، وفي تحليلها أساساً جغرافياً تفسر من خلاله أسباب الوفود ودوافع النزوح. كما تتضح العلاقة القائمة بين العلمين في دراسة مستقبل السكان وتخطيط مواردهم، حيث تعد في هذا الإطار الجغرافيا من أقدر التخصصات في مجال التخطيط وذلك عن طريق تحديد النمو السكاني داخل إقليم معين معتمدة في ذلك على دراسة الظروف التي تؤدي إلى جذب وطردهم السكان.



المصادر والمعطيات الديموغرافية

تمهيد:

تتسم الدراسات السكانية بحاجتها الماسة لتوفر دائم ودوري للبيانات الخاصة بالسكان، بشكل يتماشى مع حجم التغيرات التي تشهدها المجموعات السكانية، سواء ما تعلق منها بالموطن الأصلي للأفراد، مستواهم السوسيو اقتصادي والثقافي، مكان الإقامة، حالتهم الزوجية، عدد أفراد أسرهم... الخ. حيث يتوقف صدق كل التحاليل والقراءات التشخيصية والتنبؤ على مدى مصداقية ما هو متاح لدينا من بيانات.

1- أنواع المصادر السكانية:

1.1- مصادر البيانات الثابتة / المتغيرة:

تهتم مصادر البيانات الثابتة بدراسة التركيب السكاني وتوزعه عبر إقليم ما ضمن آجال زمنية محددة، مستخدمة في تحقيق ذلك التعداد السكاني وطريقة المسح بالعينة. في حين تدرس مصادر البيانات غير الثابتة حركة السكان في المجتمع عن طريق سجلات المواليد والوفيات وحالات الزواج، والطلاق وسجلات الهجرة، وتضم هي كذلك نوعين من المصادر وهما السجلات الحيوية، وسجلات السكان.

1.2- مصادر أساسية / ثانوية:

تتضمن المصادر الأساسية للمعطيات السكانية الأصناف الأربعة السابقة: التعداد السكاني، طريقة المسح بالعينة، السجلات الحيوية، وسجلات السكان. أما المصادر الثانوية فهي تتضمن بعض المراجع ذات الأصول المتعددة.

2- التعداد السكاني:

يعتبر التعداد السكاني من أهم مصادر الحصول على البيانات السكانية، وهو عملية إحصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى الوطني عن طريق الزيادة المباشرة لكل شخص أو أسرة في وقت محدد وعلى فترات منتظمة مثلاً كل 5 أو عشر سنوات ثم تنسق الحقائق التي جمعت لتنتشر حتى نستفيد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع سياسات شاملة للتنمية.

1.2- مفهوم التعداد السكاني:

يعرف التعداد السكاني بأنه "مجموع العمليات الخاصة بجمع وتصنيف ونشر البيانات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في وقت معين بجميع الأفراد في إقليم معين". ويعرفه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة بأنه "العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم من قطر وفي زمن معين".

في حين يعرف رولان بريسا التعداد السكاني في معجم المصطلحات الديموغرافية بأنه "مجموع العمليات التي تسمح بمعرفة عدد سكان إقليم معين في تاريخ محدد مع تفاصيل حول توزيع هؤلاء السكان تبعاً للوحدة الإدارية ولمجموعة واسعة إلى حد ما من الخصائص".

2.2- خصائص التعداد السكاني:

تبقى مصداقية التعداد السكاني رهينة بمدى توفره على مجموعة من الاشتراطات الموضوعية، والتي تتلخص في السمات الخمسة التالية:

- * **الشمول:** أن يغطي التعداد جميع البلاد التابعة لدولة ما.
- * **التعداد الانفرادي:** وذلك بتسجيل البيانات المتعلقة بكل فرد على حدة وخصائصهم المميزة سواء اجتماعية أو ديموغرافية أو اقتصادية ...
- * **التزامن:** أن تنسب جميع حقائق التعداد إلى فترة زمنية محددة كالיום والأسبوع والشهر ...
- * **التجميع:** تجميع وتبويب ونشر البيانات للأقاليم الجغرافية والمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة دون إحداث تغير جوهري بين تعداد وآخر.
- * **الدورية المحددة:** إجراء التعدادات السكانية خلال فترات زمنية منتظمة بين تعداد وآخر أي يكون التعاقب الزمني بين كل تعداد وآخر ثابت 5-10 سنوات غالباً وذلك من أجل توفير بيانات قابلة للمقارنة.

2.3- أهمية التعداد السكاني:

تكمن أهمية التعداد السكاني في تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف على عوامل كالهجرة، الخصوبة، والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، لاسيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان التي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم وهيئات البحث، وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية.

2.4- أنواع التعداد السكاني:

2.4.1- التعداد الفعلي: ويقوم على تدوين جميع الأشخاص الحاضرين في مساكنهم يوم إجراء التعداد. وفي هذا النوع من الحصر تطرح إشكالية عدد الأشخاص المسافرين، أو العاملين ليلاً في يوم التعداد لذا يجب إدخال هؤلاء الأشخاص في استمارة التعداد إلى جانب الأشخاص الحاضرين فعلاً.

2.4.2- التعداد الحقيقي: وذلك بتسجيل جميع الأفراد الذين يعيشون اعتيادياً في نفس الدار في استمارات التعداد، بضمهم الحاضرين والغائبين مؤقتاً عن الدار أو الأسرة مع استبعاد الزائرين من التسجيل والذين لديهم مكان إقامة في مكان آخر مع حصرهم في مكان إقامتهم الاعتيادي. وهذا النوع من الإجراءات معقد ويبقى احتمال الخطأ فيه وارد، من خلال عدم تسجيل بعض الأشخاص وتسجيل آخرين مرتين.

2.4.3- التعداد النظري والفعلي: ويتم فيه تسجيل السكان المقيمين بشكل دائم والمتواجدين بشكل مؤقت وقت العد في آن واحد، بحيث تكون الاستمارة مقسمة إلى ثلاثة أقسام وهي: القسم الأول ويتضمن العد الفعلي، القسم الثاني ويتضمن الأشخاص الغائبون تماماً، والقسم الثالث ويضم الأشخاص الموجودون مؤقتاً.

5.2- الطرق المتبعة في إجراء التعدادات السكانية:

5.2.1- طريقة المقابلة المباشرة: حيث يقوم العون المكلف بجمع المعلومات بزيارة الأسرة ومقابلة كل عضو على أفراد، وتسجيل الإفادات التي يدلي بها في استمارة التعداد، ويمكن لرب الأسرة أن يدلي بالمعلومات نيابة عن بعض أفرادها والذين يتعذر عليهم إعطائها بسبب جهلهم لها أو لصغر سنهم. وتستوجب هذه الطريقة أن يتمتع العداد بخبرة جيدة حول الكيفية المثلى لصياغة الأسئلة وشرحها والقدرة على التقاط المعلومات وتدوينها بالطريقة الصحيحة.

5.2.2- طريقة الحصر الذاتي أو الأسري: وتتمثل في تولي كل رب أسرة أو أحد أعضائها مهمة تدوين المعلومات الخاصة بأسرته على استمارة واحدة يتم توزيعها عليهم من قبل الأعوان المكلفين بالعد ثم عودتهم لاحقاً لجمعها. وهذه الطريقة تعطي للمبحوثين وقتاً أطول للإدلاء بمعلوماتهم مع إمكانية الرجوع إلى السجلات عند الاقتضاء.

5.2.3- طريقة حصر ومقابلة الجماعات الخاصة: وتعتمد في عملية إحصاء بعض الجماعات السكانية كالبدو الرحل وسكان القبائل الذين يعيشون بعيداً عن المراكز الحضرية حيث يكون المستوى التعليمي عادة منخفضاً أو لا يدركون الأهمية الحقيقية للتعداد السكاني. وهناك إجراءات خاصة يتم الحرص عليها عند تعداد هذه الجماعات منها ما يلي: الطلب من جميع أعضاء هذه الجماعات التجمع في مكان معين وفي يوم محدد لان حصرهم في أماكن إقامتهم الاعتيادية قد يتطلب ما بين 4 إلى 5 أشهر، كما يتم استخدام طريقة العد الجماعي من خلال رئيس الجماعة بدلاً من اللجوء للحصول على المعلومات من كل شخص.

6.2- عيوب التعداد السكاني:

رغم الأهمية التي يحظى بها التعداد السكاني في مجال توفير البيانات بشتى أشكالها، وأثر كل ذلك في مجال إعداد السياسات التنموية المختلفة، إلا أنه لا يخلو من جملة من العيوب التي تحيط به وتحد من مصداقية بياناته. وهي العيوب التي يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

6.2.1- عيوب محلية:

- بعد ملء استمارات التعداد كثيراً ما يكون فيها إجابات متناقضة لاسيما فيما يتعلق بأعمار الأشخاص وخاصة النساء وكبار السن.

- الكثير من الدول لا تنشر نتائج التعداد السكاني بها إلا بعد مرور مدة طويلة، وذلك بسبب التكاليف المالية المعتبرة التي تتكبدها في كل مرة.

- تلعب الأحداث السياسية سواء ذات الطابع المحلي أو الدولي دوراً سلبياً في إخفاق التعدادات السكانية وابتعادها عن أغراضها الحقيقية، حيث قد لا تمس التعدادات جميع الأفراد المعنيين بها بنفس الطريقة وبنفس الدقة كالأضطرابات الداخلية أو التدخلات السياسية مثلاً.

6.2.2- عيوب على المستوى الخارجي:

- الاختلاف الواضح في إجراء التعدادات السكانية بين مختلف دول العالم، فكل دولة تختار لنفسها يوماً خاصاً بها للتعداد وهو ما يؤدي في النهاية إلى عدم إمكانية معرفة عدد السكان وأحوالهم خلال نفس الفترة في عدد كبير من الدول.

- الاختلاف بين الدول في طريقة التعداد، فبعض الدول كمصر أو بريطانيا تنتهج طريقة العد الفعلي، والبعض الآخر كالجزائر وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا تأخذ بطريقة العد الحقيقي، في حين أن هناك دول أخرى تأخذ بالطريقتين معا كالبرازيل.

- الاختلاف في تقسيم السكان حسب التركيب العمري.

انطلاقاً من عيوب التعداد السكاني تجدر الإشارة إلى أهم الأخطاء التي تصاحب تنفيذ التعدادات السكانية، والتي نوجزها في النقاط التالية:

* **أخطاء التغطية للتجمعات السكانية:** وهي تنتج من أخطاء الحذف أو التكرار بالنسبة للوحدات السكانية في عملية العد في التعداد بسبب عدم اكتمال أو عدم دقة الخرائط أو قوائم مناطق العد، وكذا إلى عدم قيام العدادين بتمشيط جميع الوحدات الموجودة في المناطق المخصصة لهم.

* **أخطاء عدم التغطية للسكان:** وهي تنتج من خلال الخطأ الأول وهو حذف بعض التجمعات السكانية، لأن إهمالها يؤدي بالضرورة إلى إهمال مجموعة سكانية.

* **أخطاء المحتوى:** يقصد بأخطاء المحتوى الأخطاء الناتجة عن الإبلاغ أو التسجيل غير الصحيح لخصائص الأفراد والأسر المعيشية والوحدات السكنية. وهي تنتج من مصادر متعددة مثل عدم صياغة الأسئلة أو التعليمات بشكل واضح، وعدم قدرة العداد على توجيه الأسئلة بشكل واضح، وعدم قدرة الشخص المجيب على الإجابة بشكل صحيح بسبب سوء الفهم أو التعمد، ضف إلى ذلك الأخطاء الناتجة عن الإجابة بالوكالة. هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تنتج أخطاء المضمون أو المحتوى نتيجة لسوء تصميم الأسئلة أو عدم الانتظام في نتائج الأسئلة أو في العد وكذلك نتيجة لأخطاء في الترميز وإدخال البيانات في الكمبيوتر وفي التنقيح اليدوي والتنقيح بواسطة الحاسوب.

3- المسح بالعينة:

لقد ازداد خلال السنوات الأخيرة الماضية استخدام المعاينة وكان النجاح يحالف معظم تلك الدراسات لما أعطته من نتائج جيدة، أمكن الاعتماد عليها في التنبؤات السكانية. واستخدام طريقة العينة في البحث السكاني له دواعي علمية بحثية، لأن دراسة جميع مفردات المجتمع في حالات معينة يؤدي بالباحث إلى الوقوع في عدة أخطاء، لهذا فالاعتماد على أسلوب المعاينة في انجاز البحوث السكانية لضمان الدقة المطلوبة لنتائج البحث.

3.1- مفهوم المسح بالعينة:

وهي طريقة استنتاجية يجري العمل بها على نطاق واسع في مجال البحوث السكانية، سواء من قبل الدوائر الرسمية أو غير الرسمية وتقوم على التعميم الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل وذلك انطلاقاً من مبدأ عملها والذي يقوم على استخدام العينات المعبرة عن التمثيل السكاني الحقيقي، من أجل الحصول على بيانات قد تشمل سكان منطقة معينة أو دولة ككل وتبيان بعض أو كل الخصائص السكانية فيها. مع الاقتصاد في الموارد البشرية والمادية والتي يتم بدلها عادة في عمليات الحصر الشامل.

3.2- أهمية المسح بالعينة:

ويتم استخدام المسوح بالعينة إما بطريقة مستقلة وذلك من أجل الوقوف على بعض الأحوال السكانية لمجتمع منعزل لم يعرض لعمليات التسجيل الدورية بشكل منتظم. كما يمكن استخدامه كأداة مكملية للتعدادات السكانية وذلك

في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان سواء على المستوى القومي أو المحلي. ويمدنا المسح بحقائق متباينة عن الجماعات السكانية إذ بواسطته نستطيع إلقاء الضوء عن الحياة العامة للمجتمع، كما يوضح لنا مدى صدق أو عدم صدق بعض المعطيات والحقائق والبيانات المنتشرة في المجتمع المحصل عليها من التعدادات السكانية والتسجيلات الحيوية. بالإضافة إلى سد عجز بيانات التعداد والتسجيل الحيوي والحصول على بيانات أكثر صدقا وثباتا، كما يساعد على تقديم تفسيرات لتباين الظواهر السكانية في المجتمع.

3.3- أسباب استخدام المعاينة في البحوث السكانية:

يفضل استعمال المعاينة في البحوث السكانية للأسباب التالية:

- إن إجراء الدراسة على جزء وليس الكل من المجتمع الإحصائي يتيح الفرصة للتعمق أكثر في الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن خصائص المجتمع.
- عندما نكون محصورين بالوقت فيستحسن استخدام أسلوب المعاينة لأنها تمتاز بسرعة استخراج النتائج، بحيث تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة في وقت وجيز مع اقتصاد في المحققين وفي الوقت.
- توفير الجهد إذ أثبتت الدراسات والأبحاث السكانية أن نتائج إجراء البحوث على عينة ممثلة من المجتمع الأصلي تماثل نفس النتائج التي تم الحصول عليها من تطبيقها على مجتمع البحث كليا.
- تساهم في توفير الكلفة المادية التي ربما تسبب أعباء كبيرة وباهضة، خصوصا في المشروعات البحثية والدراسات الموسعة.

3.4- طريقة العمل بالعينة:

تقتضي طريقة العمل بالعينة التقيد بالخطوات الإجرائية التالية:

* تصميم استمارة استبيان.

* **تصميم العينة:** وذلك من أجل ضمان الوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها على المجتمع السكاني بأكمله، وذلك من خلال الحرص على ضرورة مراعاة سحب العينة وفقا لقواعد محددة ومضبوطة بدقة يتقاضي من خلالها القائمون على إعداد هذه المسوح الوقوع في أخطاء التحيز، وهو ما من شأنه أن يتيح الحصول على عينة ممثلة لإجمالي سكان المجتمع، تكون بدايتها بـ: تقسيم كل إقليم إلى أقاليم فرعية، اختيار مناطق من تلك الأقاليم الفرعية، حصر جميع المساكن الموجودة في تلك المناطق المذكورة، اختيار عينة من بين تلك المساكن ليجري على سكانها البحث، تعميم النتائج المحصل عليها لتشمل الإقليم والدولة بأكملها.

3.5- أنواع العينات في الدراسات السكانية:

عندما يحدد الباحث الديموغرافي فرضيات بحثه ومعالم مجتمعه الإحصائي الأصلي، ينتقل للخطوة الثانية وهي اختيار عينة بالطرق العلمية. وهناك نوعين من العينات المستعملة لهذا الغرض وهما: العينات العشوائية / الاحتمالية، العينات غير العشوائية / غير الاحتمالية. وكل واحدة منهما يسحب حسب نوع المجتمع، فإذا كان المجتمع الإحصائي للدراسة معلوم فإننا نختار العينة العشوائية، وإذا كان المجتمع الإحصائي للدراسة غير معلوم فإننا نستعمل العينة غير العشوائية. وكل منهما يتفرع عنه عدة طرق للسحب كما يلي:

1.5.3- العينات العشوائية / الاحتمالية: وهي الأكثر شيوعا واستعمالا وتنقسم إلى عدة أقسام، وهي تقوم على إعطاء فرص متساوية لكل الوحدات في تمثيل المجتمع الأصلي، وعلى أساس ذلك ووفق طريقة احتمالية يختار الباحث عينة من الوحدات بشكل عشوائي، وهو يعتقد أن الوحدات الأخرى لها نفس الدرجة في تمثيل المجتمع الأصلي. ومن العينات العشوائية ما يلي:

أ- العينة العشوائية البسيطة: وفي هذا النوع من العينة الاحتمالية يتم اختيار مفردات العينة في مرحلة واحدة مباشرة وبدون إرجاع؛ بمعنى عندما نقوم بسحب عشوائي لوحدة من وحدات العينة نستثنيها من احتمال الاختيار لدى السحب في المرة الموالية. ويؤخذ بهذه العينة فقط عندما يكون حجم المجتمع الأصلي صغيرا. ومن عيوبها أنه كلما تناقص العدد زادت حظوظ الباقي منهم في الاختيار، كما أنها تهمل الفوارق الموجودة في المجتمع الأصلي (ذكور/إناث، أذكيا/أغبياء،...).

مثال: إذا كان لدينا قسم دراسي يتكون من 30 تلميذ وأردنا تشكيل عينة عشوائية بسيطة تتكون من 10 أفراد فإننا نتبع الخطوات التالية: إعطاء رقم متسلسل لكل تلميذ في قائمة مستقلة، بحيث يكون كل تلميذ بحمل رقما من 1 إلى 30، ثم نكتب كل رقم على بطاقات لتتكون لدينا 30 بطاقة تحمل أرقاما متسلسلة من 1 إلى 30، نقوم بخلط هذه البطاقات ونسحب 10 بطاقات بطريقة عشوائية.

ب- العينة العشوائية الطبقية: إن تقسيم المجتمع محل الدراسة إلى أجزاء يشكل قاعدة العينة الطبقية ففيها تنتمي كل وحدة من وحدات المجتمع إلى أحد الأجزاء أو الفئات أو الطبقات، ومجموع هذه الأجزاء يشكل موضوع عملية المعاينة (العينة). ومن مميزات هذه العينة أنها واسعة الاستعمال، تسمح بالمعالجة المنفردة لمختلف الأجزاء، وتزيد من دقة التقديرات كونها لا تهمل الفروقات والطبقات الموجودة في المجتمع الأصلي. ففي العينة العشوائية الطبقية يتعين علينا أن نأخذ من كل فئة بالقدر الذي تمثله الفئة في المجتمع الأصلي.

مثال: لدينا ثانوية عدد تلاميذها 400 تلميذ موزعين على شكل فئات بالشكل التالي: الفئة الأولى تلاميذ السنة الأولى وعددهم 200 تلميذ، الفئة الثانية تلاميذ السنة الثالثة وعددهم 130 تلميذ، الفئة الثالثة تلاميذ السنة الثالثة وعددهم 70 تلميذ. وأردنا إنشاء عينة تتكون من 50 وحدة (تلميذ) فإننا نأخذ من جميع الفئات بنسبة ما تمثله الفئة في المجتمع الأصلي. ولحساب نسبة كل فئة في العينة نقسم عدد أفراد الفئة على عدد أفراد المجتمع الأصلي مضروبا في حجم العينة. لنحصل في الأخير على العينة المكونة من 50 تلميذ موزعة بشكل طبقي على الفئات، فنحصل على تمثيل جيد للمجتمع الأصلي.

ج- العينة العشوائية المنتظمة: وهي شكل من أشكال العينة العشوائية يتم اختيارها في حالة تجانس المجتمع الأصلي، وسميت منتظمة لأننا نختار فيها مسافة ثابتة ومنتظمة بين كل رقم والرقم الذي يليه وهكذا.

فمثلا: لو أراد الباحث أن يختار عينة مكونة من 50 فرد من قائمة فيها 500 اسم فإنه يقسم 500 على 50 أي المجتمع الكلي على حجم العينة لكي يحصل على المسافة 10 وهي المدى، ثم يحدد بطريقة عشوائية رقما من 1 إلى 10 يكون هو المفردة الأولى ثم يضيف إلى تلك المفردة المدى حتى يجمع مفردات العينة 50. ويجب أن يكون الباحث حذرا ألا تكون القائمة مرتبة وفق ترتيب معين يجعل الاختيار غير عشوائي تماما.

د- العينة العنقودية: وهي تستعمل في حالة ما إذا كان مجتمع البحث غير متجانس، ومن أهم مميزاتها أنها توفر على الباحث الكثير من الوقت والتكلفة والجهد، أما سلبياتها فتتمثل في عدم تمثيلها لمجتمع الدراسة الأصلي وبخاصة في عدم تجانس مجتمع الدراسة الأصلي.

مثال: إذا كان موضوع البحث هو دراسة كيفية استغلال أوقات الفراغ عند الفتيات، لسحب عينة من الفتيات يقوم الباحث بالخطوات التالية: يحدد المدينة التي يشغلها البحث وذلك بشكل عشوائي، ثم يحدد عشوائيا إقليما في المدينة المحددة سابقا، بعدها يحدد عشوائيا حيا من الإقليم المحدد، وبطريقة عشوائية يحدد عمارة من الحي، ليحدد في الأخير فتيات من سكان العمارة المحدد سابقا فيشملهم البحث الميداني ليتم جمع المعلومات والمعطيات من خلالهن.

2.5.3- العينات غير الاحتمالية: ويتم فيها اختيار العينة بشكل غير عشوائي، حيث نستثني بعض عناصر الدراسة من الظهور في العينة لأسباب معينة كعدم توافر المعلومات المطلوبة، واستحالة الوصول لهذه العناصر أو كبر حجم مفردات مجتمع الدراسة (في أغلب الأحيان).

أ- العينة القصدية: وهي أن يعتمد الباحث إجراء دراسته على فئة معينة دون سواها، وذلك إما لمعطيات علمية كاعتقاده بأن هذه الفئة هي التي تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا جيدا.

مثل الذي يدرس موضوع انتشار ظاهرة السحر في المجتمع الجزائري ويعتقد أن فئة الطلبة الجزائريين تمثل المجتمع الجزائري تمثيلا جيدا، فإنه يدرس المجتمع الجزائري من خلال الطلبة، وحينها يكفيه اختيار عينة من الطلبة بشكل قصدي ويطبق عليها دراسته.

ب- العينة الحصصية: إذ في حالة ما إذا كان المجتمع الأصلي يتكون من فئات وكانت لكل فئة حصتها داخل المجتمع الأصلي، فإن الباحث عندما يشكل عينته يتعين عليه أن يأخذ حصة من كل فئة، أو أن تكون لكل فئة حصتها داخل العينة تكافئ حصتها داخل المجتمع الأصلي، وذلك حتى نضمن التمثيل الجيد للمجتمع. فهنا بدلا من اختيار الأفراد بطريقة عشوائية يمكن أخذ أي فرد تتوفر فيه المواصفات دون تطبيق أسلوب العشوائية على كل فئة، وعندما يتم الحصول على عدد الأفراد المشكلين للعينة من كل الفئات والحاملين لكل الصفات المحددة مسبقا نتوقف عن الاختيار.

مثال: لو كان المجتمع الأصلي هو الجامعة التي تضم 1000 وحدة ما بين عمال وأساتذة وكانت بالشكل التالي: الأساتذة 400 أستاذ، العمال 600 عامل، الذكور 500 ذكر بين العمال والأساتذة، الإناث 500 أنثى بين العاملات والأساتذات. وأردنا اختيار عينة تتشكل من 100 وحدة فإننا نشكلها بالشكل التالي: 40 أستاذا (20 أستاذ و20 أستاذة، 60 عاملا (30 عاملا، 30 عاملة).

ج- عينة كرة الثلج: وهذه العينة تصلح خاصة مع الظواهر الاجتماعية الصعبة على البحث الاجتماعي والتي لها صلة بالطبقات الاجتماعية. حيث يعتمد الباحث في تعامله مع مجتمع بحثه إلى تحديد مجموعة من الوحدات بشكل قصدي وجمع المعلومات من خلالها، ثم الطلب من هذه الوحدات الإدلاء على وحدات أخرى وهكذا دواليك إلى أن يجمع الباحث كل المعلومات والمعطيات التي يعتقد وفق أساس علمي وموضوعي أنها كافية لشرح وتفسير الظاهرة.

4- التسجيل الحيوي:

4.1 - مفهوم التسجيل الحيوي:

التسجيل الحيوي هو "عبارة عن إحصاءات سنوية تهتم بعد وتسجيل كل من المواليد والوفيات، الهجرة، الزواج والطلاق وغير ذلك من الوقائع الحيوية فور حدوثها تسجيلاً قانونياً". فهي بذلك إذن عملية إجبارية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيّد جميع الأحداث التي تخص دخول الفرد إلى الحياة وخروجه منها، بالإضافة إلى التغيرات الطارئة على حالته المدنية.

وقد عرفت الأمم المتحدة التسجيل الحيوي سنة 1955 بأنه "التسجيل الرسمي والتقارير الإحصائي لجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الأحياء، الوفيات، ووفيات الأجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي".

4.2 - أهمية التسجيل الحيوي:

تتمثل أهمية التسجيل الحيوي باعتباره مصدراً هاماً وأساسياً للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان خاصة المواليد والوفيات والزواج والطلاق، كما تكمن أهمية التسجيل الحيوي في إعطاء صورة ديناميكية للأحداث الحيوية المحيطة بالإنسان وبالاعتماد عليها في حسابات المقاييس الديموغرافية. كما تكمن أيضاً في قياس التغيرات في السكان بين الفترات الزمنية المختلفة سواء من حيث الحجم أو التركيب العمري والنوعي أو التوزيع بالنظر إلى وقائع الزواج والطلاق والهجرة والمواليد والوفيات؛ إذ أن هذه العناصر تمكننا من التعرف على اتجاهات التطور حالياً وفي المستقبل مما يسهل للدولة وضع خطط وبرامج تنموية شاملة.

ويمكن إيجاز أهمية الإحصاءات الحيوية في:

- تعتبر الإحصاءات الحيوية من الإحصاءات الضرورية للتقديرات السكانية التي تستند أساساً على عدد المواليد والوفيات.
- تعتبر إحصاءات عقود الزواج وواقعات الطلاق من الإحصاءات المهمة لمعرفة التزايد السكاني خاصة في المجتمعات التي يتم الإنجاب فيها من خلال مؤسسة الزواج فقط.
- يتيح التسجيل الحيوي للسكان الحصول على الإثبات القانوني لهويتهم.
- تعتبر البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية من البيانات الضرورية للتحليل الديموغرافي اللازم في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
- يستعان بالإحصاءات الحيوية في بناء جداول الحياة التي تعتمد أساساً على معدلات الوفاة.

4.3 - مبادئ التسجيل الحيوي:

هناك أربعة مبادئ يقوم عليها تسجيل الإحصاءات الحيوية وهي:

- * **الشمول والاكتمال:** إن الشمول والاكتمال مسألة مهمة في الإحصاءات الحيوية، حيث أن مسألة شمول التسجيل تعد قضية مركزية في تنظيم جهاز التسجيل الحيوي، فالسكان أنفسهم ملزمون بالذهاب إلى مراكز التسجيل وتقديم المعلومات اللازمة عن الوقائع الحيوية التي تحدث لهم في فترة زمنية محددة قانونياً.
- * **الإلزام:** يعد مبدأ الإلزام في تسجيل الوقائع الحيوية ضروري لنجاح نظام الإحصاءات الحيوية.

* **الفورية في التبليغ:** كلما قصرت الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع الحدث وبين تاريخ تسجيله كلما كانت الإحصاءات الحيوية أكثر دقة وتمثيلاً للواقع السكاني في أي بلد.

* **المركزية:** جرت العادة أن تقوم بعملية التسجيل مراكز التسجيل المدني / مصالح الحالة المدنية.

4.4- صعوبات التسجيل الحيوي:

تتلخص العوامل الكامنة وراء عدم دقة البيانات التي بإمكان السجلات الحيوية أن توفرها لنا في:

- عدم تسجيل المواليد كما هو عليه الحال بالنسبة للمناطق النائية.
- إغفال تسجيل المواليد الإناث بحكم العادات والتقاليد في الكثير من دول العالم الثالث.
- الكثير من الرضع يموتون قبل تسجيلهم في السجلات الحيوية كمواليد أو وفيات.
- عدم تسجيل الولادات فور حدوثها وذلك حتى بالنسبة للدول الغربية.
- تسجيل الوفيات لاسيما بالنسبة للأطفال الرضع من دون الإشارة إلى نوعية الجنس أو السن أو حتى الأسباب المفضية للوفاة.
- الخلط بين الزواج الرسمي وغير الرسمي خاصة بالنسبة للأقطار الأوروبية، حيث أن الانفصال لا تترتب عنه تسجيل قانوني وبالتالي لا يدخل ضمناً في السجلات الحيوية. لذا يتم التعامل مع هذا النوع من المعطيات السكانية بحذر مستمر وذلك خشية الوقوع في أخطاء في التقدير والتي تبني عليها تحليل غير صحيحة.



﴿ النظرية السكانية عند مالتوس ﴾

تمهيد:

ظهر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان وكان أهم تلك المحاولات هو ظهور مؤلف روبرت مالتوس "مقال في السكان". ويعد مالتوس أبا لعلم السكان، إذ أنه أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج العلمية ويدخل في دائرة العلوم الاجتماعية.

1- من هو توماس روبرت مالتوس؟:

ولد "مالتوس" بانجلترا سنة 1766 وتوفي بها سنة 1834، كان كاتباً متفوقاً في جامعة كمبريدج، وكاهناً بكنيسة انجلترا عام 1797، كما اشتغل أستاذاً للتاريخ وعلم الاقتصاد من عام 1806 إلى غاية 1834. ويعتبر "مالتوس" لدى الكثير من المهتمين بالمسألة السكانية المؤسس الحقيقي لهذا الحقل من الدراسات -علم السكان-، وذلك بفضل استخدامه للأسلوب العلمي والإحصاء لدعم أفكاره حول حركة السكان ونموهم وتقصي الحقائق والتغير، فضلاً على نجاحه في إدخال الدراسات السكانية إلى ميدان علم الاجتماع. إذ تعد نظريته في هذا المجال حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وتأثيرها في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى يومنا هذا.

2- ظروف تبلور الفكر المالتوسي:

تضافرت الكثير من العوامل في بلورة الفكر المالتوسي وإسهامه في الارتقاء بالفكر السكاني من خلال الأفكار التي طرحها، والتي مثلت تحولا بارزا في مجال الدراسات السكانية. ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- الزيادة في أعداد السكان في العالم خلال القرن 19م وما ترتب عنه من بروز مجموعة من المشاكل السكانية الخطيرة كالبطالة والسكن والفقر والانحراف... الخ.
- الأزمة السياسية والسوسيو اقتصادية التي خلفتها الثورة الفرنسية، بفعل الأفكار التي كانت سائدة والتي لم تلقى القبول عند "مالتوس" وأمثاله من المدافعين عن النظام السياسي في انجلترا.
- تقدم البحث في مجال الإحصاء، وهو ما سمح باكتشاف مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية لتحديد العوامل المؤثرة في توقيت المواليد ومعدلاتها.
- تقدم العلوم البيولوجية والتي أعدت معلومات حول صفات السكان النوعية والفيزيائية والنفسية، فضلاً عن دراسة السلالات البشرية.

3- مضمون نظرية مالتوس:

قدم "مالتوس" أفكاره الأولى في ميدان الديموغرافيا في كتابه "أصل المشكلة السكانية" والذي نشره سنة 1789 والذي نقحه فيما بعد وأعاد نشره وهو العمل الذي أكسبه شهرة واسعة، بالإضافة إلى عدد آخر من أعماله أبرزها "رسالة الاقتصاد السياسي" في سنة 1803 و"ملاحظات عن آثار القوانين الغلال" في سنة 1814 ومن بعدها "بحوث في طبيعة وتطور الربيع" سنة 1815، وهي الأعمال التي لم يركز فيها جهده فقط على وصف الزيادة السكانية ونقصانها، بل ضمن إياها رداً ودحضا لآراء بعض كتاب اليوتوبيا في ذلك العصر أمثال ريكاردو، كوندرسيه، ساي، جودوين، والذين كانوا يرون بأن جميع مشاكل المجتمع سوف تنتهي بمجرد انتهاء النظام الاجتماعي القائم، وهو ما كان يرفضه مالتوس جملة وتفصيلا معتبرا أن مبدأ السكان يلعب دورا هاما في هذه القضية، مخضعا السكان وتزايدهم لقانون عام قام فيه بالمقارنة ما بين الزيادة الطبيعية والموارد المعيشية محذرا من مغبة المخاطر الناجمة عن كثرة النسل.

وقد رأى مالتوس أن التزايد في عدد السكان يتوقف بالدرجة الأولى على التزايد في وسائل العيش، لأن أغلبية السكان تعيش دائما قرب مستوى الكفاف، وقاده ذلك إلى الاستنتاج بأن أي تحسين دائم في مستوى معيشة البشر سوف يكون صعبا ما دامت الزيادة في الإنتاج يصحبها تزايد مماثل في عدد السكان. وقد كتب مالتوس مقاله الأول الذي نشره عام 1798 وهو في الثانية والثلاثين من عمره دون أن يقرنه باسمه وهو مقال عن مبدأ العام للسكان، ليبين أن قدرة الانسان على الإنجاب والتناسل أعظم منها على إنتاج ضروريات الحياة. وقد ارتكز رأيه في السكان على أن الزيادة السكانية حسبه هي مجرد عملية بيولوجية بحة لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية، وبعبارة أخرى لا توجد علاقة بين النمو السكاني وتغير أو تطور قوى الإنتاج في أي مرحلة تاريخية، إذ بنى تحليله السكاني على مصدرين:

* الغداء ضروري لحياة الانسان في أي وقت من الأوقات.

* العاطفة الجنسية بين النوعين ضرورة أيضا ومتواجدة في أي زمن من الأزمنة.

وقد كان الغرض الأساسي "للملتوس" من خلال دراسته هذه هو الإجابة على السؤالين التاليين:

+ ما هي النتيجة الناجمة عن زيادة السكان إذا تركت تعمل بلا مانع؟.

+ ما هي الزيادة في غلة الأرض في أحسن ظروف الكفاف الانساني لزيادتها؟.

بعد خمس سنوات أعاد مالتوس نشر دراسته باسمه تحت عنوان "بحث في أصول السكان" سنة 1803، وقد استندت نظرية مالتوس على المعلومات والبيانات التي كانت متوفرة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حول عدد السكان ومعدل الإنتاج من الأرض. وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- هناك تناسب طردي بين حجم السكان والموارد الغذائية، وأن الزيادة في عدد السكان لابد أن تكون مصاحبة للزيادة في الموارد الطبيعية.

- سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان.

- أن قدرة الانسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج وتوفير ما يتطلبه البقاء الانساني من غذاء، حيث أن الزيادة السكانية تتضاعف في كل 25 سنة ما لم تواجه صعوبات وأن سكان العالم يزدادون على أساس متتالية هندسية (1-2-4-8-16-32...)، بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متتالية عددية وحسابية (1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-10

2-3-4-5-6...) وهو ما يعني أن سكان العالم سيواجهون أجلا أم عاجلا مشكلة نقص الغذاء. واستدل على ذلك بكثرة الطلب على القمح في ظل كثرة عدد سكان بريطانيا لذلك تنبأ بأن كل زيادة في عدد السكان تصاحبه زيادة في الطلب على القمح، لذلك ذهب للقول بأن الزيادة في عنصر رأس المال وعنصر العمل تؤدي إلى الزيادة في إنتاج المحصول ولكنها تصل بعد فترة إلى العجز لأن مساحة الأرض المزروعة تظل كما هي، لذلك فمهما زاد عنصر رأس المال أو عنصر العمل فإن الأرض لن تنتج المزيد لأنه ليس هناك زيادة في مساحة الأرض المستغلة.

- إن قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الانساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة، والذي يقصد به أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى ثم يأخذ الإنتاج بعد ذلك في التناقص التدريجي.

- من أجل التخفيف من الآثار المخيفة لزيادة السكان حدد "مالتوس" نوعين من الموانع والتي من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة السكانية، الأولى **الموانع الوقائية**: وهي التي تعرقل نمو السكان بأسلوب غير مباشر من خلال إسهامها في خفض نسبة المواليد وهي تعتمد على إرادة الانسان في منع الشر قبل وقوعه فإذا كان قادرا ماديا على الزواج فعليه أن يتزوج، أما إذا كان غير قادر على إطعام الأسرة التي يجمع تكوينها فعليه تأخير سن الزواج أو اللجوء لإهمال العلاقات الجنسية، كما تتضمن كذلك الرذيلة، العلاقات الجنسية غير الطبيعية. أما **الثانية الموانع الإيجابية**: وهي تشمل كافة العوامل التي تؤدي إلى قصر فترة الحياة وزيادة نسبة الوفيات كالأمراض والأوبئة، العمل بالمهن غير الصحية، الفقر، الحروب والمجاعات.

وقد انتقد "مالتوس" في هذا الإطار الفقراء الذين يتزوجون كي ينجبوا أطفالا ليست لديهم القدرة لإعالتهم (إطعامهم)، وليس لهم الحق في طلب المعونة من المؤسسات الخيرية ما داموا قد اقترفوا ذنبا بحق أنفسهم بمعارضتهم لقانون الطبيعة. إذ يرى أن أدنى أو أفقر فئات المجتمع هم الذين يبكرون عادة بالزواج بينما لا يعتمد أفراد الطبقات الغنية (البرجوازية) إلى الزواج إلا في سن متأخرة؛ أي أن متوسط عمر الزواج في الحالة الثانية أعلى منه في الحالة الأولى. وبناء على ذلك فإن التحسن في الجنس البشري لا يمكن أن يتحقق طالما أن أبناء الفقراء في تزايد مستمر وأبناء الأغنياء في تناقص مستمر. لذلك اعتبر "مالتوس" أن كل المساعدات الاجتماعية التي تمنح للفقراء بدعة مصطنعة لها تأثير سلبي على المدى الطويل، وأن الحل الوحيد الذي يكفل تحسين أحوال المعيشة إنما هو تنظيم السكان حتى لا يتزايدوا بمعدل أسرع من الزيادة في موارد المعيشة.

4- تقييم عام لنظرية مالتوس:

- أن افتراض "مالتوس" بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية هو افتراض صحيح نظريا إلا أن ذلك مستحيل التحقيق في الواقع، حيث لا يمكن التصور بأن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية إلى ما لا نهاية. كما أن الغذاء لا يمكن هو الآخر أن يتزايد وفق متتالية عددية باستمرار، لكن يلاحظ أن آراء "مالتوس" قبلت قبل أن تأتي الثورة الصناعية والزراعية بثمارها، حيث أسهمت هتين الثورتين في تحقيق فائض كبير من الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية زيادته في المستقبل بما لم يكن ذلك في حساب "مالتوس"؛ ومعنى ذلك أن زيادة الغذاء ليست بالضرورة أن تتزايد حسب متتالية عددية إلى ما لا نهاية، كما أن السكان أيضا لم يتزايدوا وفق متتالية هندسية إلى ما لا نهاية.

- أن آراء "مالتوس" في حساب تزايد وسائل العيش لم تكن دقيقة حيث أسهم التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية من الحبوب وغيرها، وقد ساعد ذلك على خلق توازن بين عنصري السكان والموارد الغذائية دون أن تتخفض معدلات المواليد بدرجة كبيرة. كما أن "مالتوس" في كتابته عن السكان والعيش لم يتناول سوى الموارد الغذائية دون اعتبار لبقية نواحي الحياة التي تحدد مستوى معيشة السكان كالموارد الطبيعية، واستخدام الأساليب التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي؛ ومعنى ذلك أن مستوى المعيشة هو نتاج عناصر متشابهة بين عدد السكان من جهة وبين الغذاء والتنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي من جهة أخرى.

- أن الكثير من المجتمعات الأوربية شهدت نقصا في عدد المواليد بسبب استخدام أساليب منع الحمل المختلفة والتي اعتبرها "مالتوس" رذيلة ضمن الموانع التي تعيق نمو السكان ونصح بتأجيل الزواج والإعراض عنه مخافة الإنجاب. - وجهة نظره للإنسان أحادية، إذ يعد مستهلكا فقط بينما الحقيقة أنه منتج ومستهلك معا.

رغم الانتقادات التي وجهت لأفكار "مالتوس" غير أن كل ذلك لا يمكنه إنكار الأثر البالغ لهذه الأفكار في تغذية وإثراء الكثير من الاجتهادات النظرية. حيث يرجع الفضل لمالتوس في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكلات السكان بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان. فالفكر السكاني المالتوسي يعد بمثابة القاعدة الفكرية التي قامت عليها التفسيرات اللاحقة حول طبيعة العلاقة القائمة بين الزيادة السكانية والتنمية، حيث تأثر بها الكثير من رواد العديد من الاتجاهات النظرية، فمنهم من قبلها كما هي ومنهم قبل جزء منها أو بعض الأجزاء. كما أنه أسهم بدور كبير ربما أكثر من غيره في إدخال دراسة السكان في نطاق ميدان العلم الاجتماعي بهدف تحسين ظروف معيشة بني البشر.

أستاذ المقياس: د/ بوعموشة نعيم



النظرية السكانية الطبيعية

تمهيد:

شكل الإخفاق الذي صاحب النظرية المالتوسية وعجزها عن إدراك وتفسير النمو السكاني الحاصل بشكل صحيح وكامل، دافعا قويا لظهور نظريات جديدة تسعى لتفسير الواقع الجديد للمشكلة السكانية، تشابهت مع سابقتها في إتباعها لنفس الأسلوب الذي وضعه "مالتوس"، واتسمت عنها في كونها أكثر تفاؤلا منها، مستمدة ذلك من الواقع الذي نشأت فيه والذي كان يشهد تقدما كبيرا في مجالي الزراعة والصناعة.

1- نظرية دبلداي (1790-1870):

يذهب "دبلداي" في كتابه "القانون الحقيقي للسكان" المنشور في سنة 1837 إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية. كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة.

في حين ذهب "جوزيه دي كاسترو" إلى أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في الغذاء لسكان ذلك البلد. وعلى الرغم من الرواج الذي لاقتته هذه النظرية حتى عهد قريب إلا أنها انطوت على مجموعة من نقاط الضعف، والتي نذكر منها:

- لم يفرق "دبلداي" بين القدرة على الإنجاب وبين النمو الفعلي للسكان.
- قوله "أن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء"، أمران لا تسندهما أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم بهما بالمطلق، وهو ما يجعلهما غير واقعيين.

2- نظرية سادلر (1780-1835):

يعتبر "سادلر" مصلحا اجتماعيا، كما كان من رجال الاقتصاد المعاصرين لمالتوس، والذي أبان عن اهتمام واضح بالمسألة السكانية ترجمه في كتابه المسمى "قانون السكان" سنة 1830، والذي ذهب فيه إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به "مالتوس"، وأن الميل البشري إلى الزيادة يتناقص كلما زاد الحجم السكاني، وهو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، وأن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الانساني من التضخم، وهي الفكرة التي يصدقها قوله "أن قدرة الانسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده".

كما يعتقد "سادلر" أن الزيادة في السكان لا تتأثر بالبؤس والرييلة كما اعتقد "مالتوس"، وإنما تتأثر بالسعادة والغنى بين أفراد المجتمع، فالعمل على الحرمان من الترف يشجع على التناسل وذلك بتتمية القدرة عليه، وأنه في كل

واحدة من مراحل الرقي الانساني كتحول المجتمعات من مراحل الصيد والزراعة إلى الصناعة والتكنولوجية الحديثة ينقص تدريجيا عدد السكان إلى أن يقف عند نقطة محددة يبلغ فيها عدد كبير من السكان درجات عالية من الرفاهية. رغم التفاؤلية التي طبعت أفكاره إلا أنها مع ذلك لم تخلو من العيوب، مما عرضها لعدد الانتقادات أبرزها ما يلي:

- إهمالها لدراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان، فمثلا الصينيون والهنود يعدون من أكبر الشعوب مقدرة على التناسل ولكنهم يعانون في الوقت ذاته من كثرة السكان الخطيرة.
- لم يفرق "سادلر" بين القدرة على الإنجاب والنمو الفعلي للسكان، إذ أن القدرة على الإنجاب قد تكون كبيرة، ومع ذلك قد يكون النمو الفعلي للسكان قليلا بسبب كثرة حالات الوفيات على سبيل المثال.

3- هيربرت سبنسر (1850-1903):

"هيربرت سبنسر" فيلسوف ومفكر انجليزي اشتهر بفكره الاجتماعي المرتكز على التفسير البيولوجي، كما يوضحه مؤلفه "الأسس البيولوجية" الذي طرح فيه آرائه ضمن فلسفة التركيب واتجاهات السكان التي وضعها سنة 1854. حيث يرى "سبنسر" أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين؛ أي بين اهتمام الانسان بنفسه وقدرته على التناسل، حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلبان من الانسان أن يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس ومن ثم يبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل أنشطة التناسل، وذلك ما يؤدي آليا إلى خفض قدرته على التوالد. فكلما زاد الجهد الذي يبذله الانسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين كالعمل والتعليم وغيرهما، تراجع اهتمامه بالتكاثر لا سيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبهن بالضعف وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية.

كما يذهب "سبنسر" إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على التناسل، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لركي الشعوب وتطورها، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملا ايجابيا، لأنه يحث أكثر على استغلال المورد المتاحة. ورغم ما قدمه "سبنسر" في نظريته إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات والتي كان أبرزها:

- سعيه لصياغة نظرية سكانية تتسجم مع نظريته العامة حول التطور البيولوجي، غير أن الحياة لا تتطوي على ذلك الترابط الجميل الذي كشفه في نظريته.

- حرصه على تدعيم نظريته بشواهد واقعية لم تكن كافية ولا ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المختلفة المتداخلة التي تؤثر على السلوك الإنجابي، مغفلا في ذلك عددا من الشواهد التي تدحض نظريته. فمثلا معدلات الخصوبة المتناقصة ليست ناتجا للتغيرات الفسيولوجية فقط بقدر ما تكون أيضا نتيجة لمجموعة أخرى من العوامل كاستخدام وسائل لتحديد النسل أو النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع.

- تأثير تعليم المرأة في قدرتها على التناسل، إلا أنه تبقى هناك عوامل اجتماعية عديدة غير التعليم تؤثر في القدرة على التناسل.

4- نظرية كوارد جيني (1884-1965):

يعد "كوارد جيني" مفكر اجتماعي ايطالي اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على التغير الحاصل في المجتمع في كتابه "أثر السكان في تطور المجتمع" الصادر سنة 1912، والذي أوضح فيه وجود علاقة بين تطور المجتمع وبين ما يحدث فيه من متغيرات مرحلية في النمو السكاني؛ أي أنه كان يرى أن العامل السكاني يعمل بصورة ما على تغير طبيعة السكان.

وقد انبنى تصوره هذا على أساس أن التطور الاجتماعي يشبه حياة الفرد والذي يبتدئها بمرحلة النشأة ثم مرحلة التقدم ثم مرحلة التدهور. مفترضا أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع تتميز بخصائص محددة تميز نمو السكان، ونتائج تترتب على هذا النمو وتؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجية والاقتصادية وغيرها. حيث تتميز المجتمعات في مرحلة تكوينها ونشأتها بزيادة الخصوبة، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة التقدم فإن المجتمع يكون مكتظا بالسكان لذلك تبدأ الهجرة من هذا المجتمع.

ومن بين الانتقادات التي وجهت للنظرية التي قدمها "كوارد جيني" ما يلي:

- يعتقد "كوارد جيني" وجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان بالزيادة أو النقصان، وتظهر هذه القوة في العمليات البيولوجية ونقص القدرة على التناسل، وقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة خطأ هذا التفسير استنادا إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الانسان التحكم فيها وضبطها.

- استمد "كوارد جيني" رؤيته فيما يتعلق باتجاه الزيادة السكانية أو نقصها انطلاقا من دراسته لتاريخ بعض الشعوب القديمة كالليونان والرومان، وهو ما لا يمكن اعتباره تعميما باعتبار أن بعض الشعوب الأخرى كالهند والصين كانت لها اتجاهات مغايرة لذلك.

- تنسم بعض المجتمعات بدرجات عالية من الخصوبة لا يمكن التمييز فيها بين خصوبة طبقة اجتماعية عن طبقة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعين الصيني والهندي.

- العوامل التي تؤدي إلى التقليل من النمو السكاني عديدة وليست هي فقط الحروب والهجرة، بل هناك عوامل أخرى كالإجهاض والأوبئة والمجاعات ... وهي عوامل لم يلتفت لها "جيني"، وقد يؤثر ظهورها في سير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كليا عن الاتجاه الذي تصوره "كوارد جيني".

أستاذ المقياس: د/ بوعموشة نعيم



﴿ النظرية السكانية الاجتماعية ﴾

1- نظرية كارل ماركس:

يعتبر "كارل ماركس" رجل اقتصاد وسياسة واجتماع في المقام الأول، اشتهر بكتابات وأرائه المناهضة للنظام الرأسمالي، وهي النزعة نفسها التي طغت على نظريته في السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من "كارل ماركس" وصديقه "فريدريك انجلز" لم يتعديا سن المراهقة عندما توفي "مالتوس" في انجلترا، والذي أخذت أفكاره في الذيوع في بلديهما آنذاك. غير أن الملاحظ في ألمانيا أن التشريعات التي تم سنّها ضد حالات الزواج للحد من النمو السريع في أعداد السكان الفقراء لم تؤت آثارها، بسبب استمرار الأفراد في إنجاب الأطفال ولكن من خلال العلاقات غير الشرعية هذه المرة، مما أدى لزيادة الأطفال غير الشرعيين الذين تتولى الحكومة الإنفاق عليهم. الأمر الذي دعا لإيقاف العمل بهذه النظرية.

لقد كان ينظر كل من "ماركس" و"انجلز" إلى أفكار مالتوس في السكان بأنها اعتداء على الإنسانية. حيث لم يتعرض "ماركس" مباشرة لقضية أسباب زيادة السكان وإنما قام بصياغة مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتبر أنها تحدد المشكلة السكانية والعوامل السوسيو اقتصادية المتعلقة به وذلك ضمن الإطار الواسع للمادية التاريخية. وقد قامت آراء "ماركس" في هذه المسألة على التشكيك في صحة القوانين التي صاغها "مالتوس" والقاتلة بأن الموارد لا يمكنها أن تنمو بنفس القدر الذي ينمو به السكان، وأن فقر وشقاء الانسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال يزدون حسب قدرته على إعالتهم.

فحسب "كارل ماركس" فإن النتيجة الطبيعية للنمو السكاني هي الزيادة الجوهرية في الإنتاج ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج أكبر مما يحتاجه، ومن ثم فإنه في المجتمع المنظم تنظيماً جيداً تؤدي زيادة السكان إلى ثروة أكبر وليس فقر. ويرجع "كارل ماركس" حالة الفقر في المجتمعات الرأسمالية إلى النظام السائد فيها، والذي يعجز عن إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع طالما أن الآلات تتزايد بسرعة تفوق تزايد العمال، مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال وبصبح وجودهم في الإنتاج زائداً عن الحاجة نسبياً، وهو ما يزيد من التنافس على الوظائف بين العمال ويدفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم للحفاظ على وظائفهم.

ويستنبأ "ماركس" بأن هذه الأوضاع سوف تسبب التدمير والسخط لدى العامل فيثور ضدها وضد المجتمع الرأسمالي، ليقوم بعد ذلك نظام إنتاج اشتراكي تتلاشى فيه مشكلة الزيادة السكانية التي سيتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث آثار جانبية، وذلك من خلال التشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال. كما يرى بأنه لا يوجد قانون طبيعي عام للسكان، وأن لكل أسلوب في الإنتاج على مر التاريخ قانون السكان الخاص به والذي يتناسب مع الظروف السائدة فيه.

وقد تعرض الإسهام الماركسي في مجال النمو السكاني إلى جملة من التحفظات نوجزها فيما يلي:

- أن "ماركس" أعاب على "مالتوس" وغيره تحيزهم الفاضح ودفاعهم عن مصالح الطبقات الحاكمة، وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه هو من خلال تحيزه العلني لطبقة العمال، وهو ما أثر في طريقة أبحاثه وفي النتائج التي خلص إليها.
- اعتقد "ماركس" أن الاشتراكية هي النظام الوحيد الذي يستطيع أن يجنب المجتمعات الانسانية ويلات التزايد السكاني، مهما أثر العديد من العوامل الأخرى كالحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والانسال.
- يرى "ماركس" أن قانون السكان الاشتراكي يقف على وجه النقيض من قانون السكان الرأسمالي، فإذا كان معدل المواليد منخفضا في ظل النظام الرأسمالي فإنه سيكون مرتفعا في ظل النظام الاشتراكي، وإذا كان الإجهاض أمرا سيئا في المجتمع الرأسمالي فإنه أمر جيد بالنسبة للمجتمع الاشتراكي ... وهكذا.

2- نظرية إميل دوركايم:

هو أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين اشتهر بنظريته حول تقسيم العمل والتي جرى إسقاطها في حقل الدراسات السكانية، أين يؤكد على الدور الايجابي لحجم السكان ونموه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال ما يتيح السكان من إمكانية التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي.

ويذهب "دوركايم" إلى أن زيادة السكان في المدن تتم وفق آلية تختلف عن الآلية التي تتم بها زيادة سكان القرى والأرياف، فحسبه يزداد السكان في الأرياف بفعل النمو الطبيعي، أما في المدن فبفعل عامل آخر وهو الهجرة. كما يرى بأنه ليس من الضروري أن يكون سكان المدن كبيرا ومعدل نموهم عاليا دائما، بل أن طبيعة الحياة وما تفرضه عليهم تكفي لأن يدخل الأفراد في علاقات وروابط حميمية وقوية لتسهيل عملية تبادل الأعمال والأفعال بينهم. وأكد على أن عملية تقسيم العمل الاجتماعي تكون أكثر سهولة وأوسع نطاقا كلما ازداد عدد أفراد المجتمع؛ إذ تزداد حالات الاحتكاك والتفاعل بينهم وهو ما يساعد على رفع قدرتهم في تبادل الأفعال والأعمال. كما أن سكان المجتمع يتجهون دوما نحو التكيف بعضهم مع بعض من خلال مرورهم بمراحل اجتماعية واقتصادية حددها بمرحلة الصيد ثم الرعي فالزراعة والصناعة، وتبعا لزيادة حجم السكان وكثافته وجد "دوركايم" بأنهما يؤديان إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي وهذا يؤدي بدوره إلى سلسلة من التطورات الأخرى في مختلف مجالات الحياة.

أما عن أهم الهفوات أو الانتقادات التي تعرضت إليها نظرية "دوركايم" فيمكن حصرها فيما يلي:

- اهتم في تفسيره لقضايا السكان بجانب واحد وهو تقسيم العمل الاجتماعي، مع طغيان المسحة النفسية والاجتماعية على نظريته.
- أغفل التغيرات التي تواجه المجتمع وسكانه والناجمة عن التقدم التكنولوجي وانعكاساته على الأوضاع الخدماتية والثقافية.

3- نظرية أرسين ديمون (1840-1902):

أستاذ بجامعة ستراسبورغ اهتم بالقضايا المؤثرة في السكان وذلك انطلاقا من الدراسة التي قام بها عن نمو السكان في أواخر القرن 19 بفرنسا، والتي ضمنها في كتابه "تناقص سكان المدينة" الصادر سنة 1890 والذي تضمن نظريته بشأن الارتقاء الاجتماعي والتي عرفت باسم العزلة الاجتماعية.

يرى "ديمون" أن الفرد يميل إلى البحث عن الصعود إلى مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية، وأنه في عملية الارتقاء هذه يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على التنازل، بسبب ابتعاده التدريجي عن وسطه الطبيعي وعن

أسرته ويفقد نتيجة ذلك اهتمامه بالأسرة إذ لا يجد الوقت الكافي لتكوينها، وهو ما دفعه للتسليم بأن عدد السكان في المجتمع يتناسب عكسيا مع تكوين الفرد لنفسه.

كما يرى بأن للمدن الكبيرة في المجتمع الديمقراطي جاذبية هائلة ذات تأثير على الذين يعيشون قريبا منها. حيث بنى "ديمون" نظريته هذه على دراسته للخصوبة في أقاليم فرنسا، حيث ذهب إلى أن هناك تفاوت كبير بين المجتمعات المتقدمة مثل فرنسا والمجتمعات النامية مثل الهند. ففي فرنسا حيث استقرت الديمقراطية كان الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى سريعا أي تكون الشعيرية الاجتماعية أشد تأثيرا مما ترتب عليه خفض معدل المواليد إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن الكبرى في المجتمعات الديمقراطية تفرض جاذبية قوية على الذين يعيشون بالقرب منها وبهذا تزيد من قوة الجاذبية الشعيرية على الناس وتعمل على تخفيض معدل المواليد في المجتمع، والعكس بالنسبة للذين يبتعدون عن مراكز الجاذبية ويعملون في بعض الحرف التي يعرف فيها الطموح الفردي فرصا ضئيلة للنمو فلا يجتنبون بسرعة إلى الحركة الشعيرية، ومن هنا لا يحتمل أن يقللوا معدل المواليد وإنما يواصلون التزايد.

إن المتتبع لأفكار نظرية "ديمون" يجد أنه تناول الطرح الذي عرضه "هربرت سبنسر" في نظريته حول التنافس بين الفرد والجنس، غير أن "ديمون" اعتمد الطابع النفسي والاجتماعي في نظريته مقارنة "بسبنسر". غير أن ما يعاب عليه هو عدم إعطائه تفسيراً كاملاً لأسباب تراجع نسبة المواليد في فرنسا وغيرها من الدول التي تشهد انخفاضا في معدلات المواليد.

4- نظرية كنجزلى ديفز:

هو عالم اجتماع أمريكي، أعطى موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته البحثية، والتي تجلت بشكل واضح في مقالاته ومؤلفاته وراه النظرية ذات الصلة بعلم السكان، والتي يبقى أهمها نظرية التغير الاجتماعي والاستجابة في التاريخ الديموغرافي الحديث.

وقد انبنى الطرح الذي صاغه "ديفز" على رفضه المطلق لكل النظريات التي سبقتها، والتي في اعتقاده اعتمدت في تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط سواء كان هذا العامل اقتصادي أو ثقافي أو غيرهما، محاولة تبسيط الأمور والتهرب من التفسيرات المعقدة. ويعتقد "ديفز" بأنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع يجب النظر إليه على أنه يميل دائما نحو التوازن، وأنه يتعرض دائما لضغوط قد تنبع من داخله أو خارجه لتهدد توازنه أو تهدمه، وبالمقابل فإن المجتمع يتضمن أيضا قوى اجتماعية تعمل على إعادة توازنه من الداخل، وهذا التوازن في نظر "ديفز" ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المتاحة كما يعتقد "مالتوس" ولكنه توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، والتي يقصد بها الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي؛ أي تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع سواء كانت دينية أو تربوية أو ترفيهية أو سياسية... الخ. ويعتقد "ديفز" أنه في حالة ما إذا اختل هذا التوازن سواء لازدياد عدد السكان أو بسبب الإخلال بمتطلبات البناء الاجتماعي أو لكلاهما معا، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف وذلك من خلال استجابات متنوعة اسمها بالمتغيرات الوسيطة كتأخير سن الزواج أو الإجهاض أو إلى تنظيم الأسرة. وقد تحدث هذه الاستجابة على مراحل متعددة مثلما حدث في اليابان مثلا، حيث لجأ اليابانيون في بداية الأمر إلى الإجهاض ثم إلى وسائل تنظيم الأسرة ثم إلى التعليم والهجرة الخارجية ثم في الأخير إلى تأجيل سن الزواج.

أما عن التحفظات التي أثّرت حول نظرية "كنجزي ديفز" فيمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- تعد نظريته من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن، الأمر الذي جعله يقترب بأفكاره النظرية وقضاياها من صورة النسق الاستتباطي، والذي بناه على مسلمات اشتقها منها تفسيره الافتراضي لظاهرة نمو السكان واجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية وذلك للبرهنة على صدق هذه الافتراضات محاولا الوصول الى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل.
- تعتبر نظرية استاتيكية (ثابتة) غير ديناميكية، لأنها نجحت في استيعاب بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها إلا أنها أغفلت جانبا آخر من جوانب الواقع (المجتمعات النامية في العالم الثالث والتي تختلف جوهريا عما تشهده المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية) والذي له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد.

أستاذ المقياس: د/ بوعموشة نعيم



﴿ ظاهرة الزواج ﴾

1- مفهوم الزواج:

يعرف الزواج بأنه الرابطة المقدسة أو الشرعية التي تجمع بين الرجل والمرأة، والتي يترتب عنها وظيفة الإنجاب ويتوقف عليها النوع البشري.

ويعرف أيضا بأنه عقد شرعي بين طرفين لتكوين أسرة تجمعهما ويكون بينهما رابط قوي وهو رابط ديني وشرعي وأخلاقي.

وعرفت المادة الرابعة من قانون الأسرة الجزائري الزواج بأنه عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب.

أما الزواج بالمفهوم الديموغرافي فيعبر عن عدد حالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن. وهذا المفهوم لا يمكن فصله عن مجموعة من المفاهيم الديموغرافية التي يتحدد من خلالها الفهم الجيد والصحيح لظاهرة الزواج:

- متوسط السن عند الزواج: ويحسب انطلاقا من معطيات التعداد السكاني وذلك بالاعتماد على توزيع العزاب حسب الفئات العمرية، وهو يعبر عن المدة المتوسطة التي يقضيها الشخص في العزوبة والتي تنتهي بالزواج قبل سن الخمسين، وهي سن العزوبة النهائية.

- العزاب: وهم الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا.

- العزوبة النهائية: تعبر عن نسبة النساء الباقيات في حالة عزوبة عند سن الخمسين سنة كاملة.

2- أهداف الزواج:

الزواج ضرورة شرعية وحياتية لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، لذلك كان للزواج أهداف كثيرة بما أنه البداية السليمة لتكوين الأسرة والمجتمع، ومن بين تلك الأهداف نذكر:

- المحافظة على النوع الانساني.

- المحافظة على الأنساب.

- سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي.

- سلامة المجتمع من الأمراض.

- السكن الروحي والنفسي.

- تعاون الزوجين في بناء الأسرة وتربية الأولاد.

- تأجج عاطفة الأبوة والأمومة.

3- أنواع الزواج:

يمكن تقسيم أشكال الزواج في مختلف الجماعات البشرية، وفقا للبحوث والدراسات التي قام بها العديد من الباحثين، كما يلي:

1.3- الزواج الأحادي: ويشير إلى زواج الرجل من امرأة واحدة، وهو الحالة التي تسود معظم المجتمعات الآن.

2.3- الزواج التعددي: وهو يأخذ شكلين وهما:

أ- تعدد الزوجات: ويشير نظام تعدد الزوجات المعروف بمصطلح "البوليغامي" في اللغة اليونانية بمعنى كثير من النساء. وهو يعني في حقيقته وجود زوجتين فأكثر لزوج واحد. وينتشر هذا النوع من الزواج في العديد من المجتمعات، وكثيرا ما كان يرتبط بالمجتمعات التي تكثر بها الحروب بحيث يكون التعدد بهدف إنجاب الأطفال لمواجهة النقص في الناس الذين تتسبب الحروب في قتلهم، كما أن هذا النوع من الزواج يزيد من المكانة والهيبة للشخص الكثير الأطفال.

ب- تعدد الأزواج: وهو زواج امرأة برجلين أو أكثر، وهو نمط نادر الوجود في المجتمعات البشرية في العصر الحديث، إلا أن بعض الأنثروبولوجيين يقولون بأنه ينتشر في بعض المناطق كإفريقيا (قبائل الكونغو، شمال نيجيريا)، أمريكا الشمالية (هنود الباقويتسو)، المحيط الهادي (قبائل الماركيز)، آسيا (بعض طوائف الهند وكاشمير). ويكون للأبناء هنا أب اجتماعي وأب بيولوجي.

3.3- الزواج الليفراتي: وهو زواج الرجل بأرملة أو أرامل (زوجات) أخيه المتوفي، أما زواج الرجل الأرملة بأخت الزوجة المتوفاة فيعرف بالزواج السوروراتي. وهذا النوع من الزواج منتشر في العديد من المجتمعات خاصة الأمية منها. ويعود سبب انتشار مثل هذا المظهر الزواجي بهدف عدم فقدان الأصهار، ورعاية الأولاد وعدم خروجهم من العائلة.

4.3- الزواج المفضل: وهناك تباين كبير في معايير تحديد الزواج المفضل من مجتمع لآخر، فبعض الأسر يصرون على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية، الجماعة العرقية أو العنصرية، المكانة الاقتصادية والاجتماعية. فهناك أسر يفضلون أن يتزوج أبنائهم من بني العمومة أو الخؤولة. ويمكن اعتبار الزواج المفضل وسيلة لتدعيم التضامن الاجتماعي وتوسيع قاعدة التعاون داخل المجتمع، وهو يحظى بأهمية خاصة في المجتمعات التي تخضع لتقاليد القرابة إلى حد بعيد.

وهناك معايير أخرى لتصنيف نظم الزواج في المجتمعات البسيطة من خلال دراسات علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهي كالاتي:

- عدد المشتركين في علاقة الزواج (الزواج الأحادي، الزواج التعددي).
- نظم السكن بعد الزواج (السكن مع أسرة الزوج، السكن مع أسرة الزوجة، حرية اختيار السكنى، السكن مع أسرة خال الزوج).
- نظم اختيار شريك الحياة الزوجية (نظام المحارم، اختلاف الطبقة أو الدين أو المركز الاجتماعي).
- من يختار شريكة الزواج (الوالدان والأقارب، الخاطب أو الخاطبة، الشخص الراغب في الزواج).
- طرق الزواج (تقديم المهر للعروس، العمل عند أهل العروس، خطف العروس، الميراث، الهروب).

4- معدلات الزواج:

$$* \text{ حساب عدد الزواجات: } m(x, x+1) = C_x - C_{x+1}$$
$$m(x, x+5) = C_x - C_{x+5}$$

$$* \text{ معدل الزواج: } N_x = \frac{m(x, x+1) \times 1000}{C_x}$$

$$N_x = \frac{m(x, x+1) \times 1000}{C_x}$$

$$* \text{ معدل الزواج الخام} = \frac{\text{عدد المتزوجين في السنة}}{\text{عدد السكان المتزوجين في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$* \text{ معدل العزوبة الأبدية} = \frac{C_{50}}{C_x} = F$$

$$* \text{ شدة الزواج} = \frac{C_{50}}{C_x} = I = 1 -$$

5- تطبيقات:

تمرين 01:

لدينا المعطيات الإحصائية لتطور عدد العزاب بين العمر 15 والعمر 23 سنة

العمر	15	16	17	18	19	20	21
عدد العزاب	25300	24300	23900	23500	22900	22100	21300

المطلوب: - احسب عدد الزواجات لكل الأعمار

- احسب معدلات الزواج للأعمار

الحل:

$$m(x, x+1) = C_x - C_{x+1}$$

$x+1$ / هي العمر س+1

x / هي العمر س حيث أن: m هي الزواج

C_{x+1} / هي عدد العزاب في العمر س+1

C_x هي عدد العزاب في العمر س

1- حساب عدد الزواجات لمختلف الأعمار:

$$m(x, x+1) = C_x - C_{x+1}$$

$$m(15, 16) = C_{15} - C_{16} = 25300 - 24300 = 1000$$

$$m(16, 17) = C_{16} - C_{17} = 24300 - 23900 = 400$$

$$m(17, 18) = C_{17} - C_{18} = 23900 - 23500 = 400$$

$$m(18, 19) = C_{18} - C_{19} = 23500 - 22900 = 600$$

$$m(19, 20) = C_{19} - C_{20} = 22900 - 22100 = 800$$

$$m(20, 21) = C_{20} - C_{21} = 22100 - 21300 = 800$$

2- حساب معدلات الزواج:

$$N_x = \frac{m_{(x,x+1)}}{C_x} \times 1000$$

$$N_{15} = \frac{m_{(15,16)}}{C_{15}} \times 1000 = \frac{1000}{25300} \times 1000 = 39.52\%$$

$$N_{16} = \frac{m_{(16,17)}}{C_{16}} \times 1000 = \frac{400}{24300} \times 1000 = 16.46\%$$

$$N_{17} = \frac{m_{(17,18)}}{C_{17}} \times 1000 = \frac{400}{23900} \times 1000 = 16.74\%$$

$$N_{18} = \frac{m_{(18,19)}}{C_{18}} \times 1000 = \frac{600}{23500} \times 1000 = 25.53\%$$

$$N_{19} = \frac{m_{(19,20)}}{C_{19}} \times 1000 = \frac{800}{22900} \times 1000 = 34.93\%$$

$$N_{20} = \frac{m_{(20,21)}}{C_{20}} \times 1000 = \frac{800}{22100} \times 1000 = 36.20\%$$

تمرين 02:

لدينا المعطيات الإحصائية لتطور عدد العزاب بين العمر 15 والعمر 50 سنة

العمر	15	20	25	30	35	40	45	50
عدد العزاب	7500	7300	7080	6900	6750	6600	6550	6500

المطلوب: - احسب عدد الزواجات لمختلف الأعمار

- احسب معدلات الزواج للأعمار

- احسب كل من العزوبة وشدة الزواج

الحل:

1- حساب عدد الزواجات لمختلف الأعمار:

$$m_{(x,x+5)} = C_x - C_{x+5}$$

$$m_{(15,20)} = C_{15} - C_{20} = 7500 - 7300 = 200$$

$$m_{(20,25)} = C_{20} - C_{25} = 7300 - 7080 = 220$$

$$m_{(25,30)} = C_{25} - C_{30} = 7080 - 6900 = 180$$

$$m_{(30,35)} = C_{30} - C_{35} = 6900 - 6750 = 150$$

$$m_{(35,40)} = C_{35} - C_{40} = 6750 - 6600 = 150$$

$$m_{(40,45)} = C_{40} - C_{45} = 6600 - 6550 = 50$$

$$m_{(45,50)} = C_{45} - C_{50} = 6550 - 6500 = 50$$

2- حساب معدلات الزواج:

$$N_x = \frac{m_{(x,x+5)}}{C_x} \times 1000$$

$$N_{15} = \frac{m_{(20,25)}}{C_{15}} \times 1000 = \frac{200}{7500} \times 1000 = 26.67\%$$

$$N_{20} = \frac{m_{(30,35)}}{C_{20}} \times 1000 = \frac{220}{7300} \times 1000 = 30.14\%$$

$$N_{25} = \frac{m_{(35,40)}}{C_{25}} \times 1000 = \frac{180}{7080} \times 1000 = 25.42\%$$

$$N_{30} = \frac{m_{(40,45)}}{C_{30}} \times 1000 = \frac{150}{6900} \times 1000 = 21.74\%$$

$$N_{35} = \frac{m_{(45,50)}}{C_{35}} \times 1000 = \frac{150}{6750} \times 1000 = 22.22\%$$

$$N_{40} = \frac{m_{(45,50)}}{C_{40}} \times 1000 = \frac{50}{6600} \times 1000 = 7.57\%$$

$$N_{45} = \frac{m_{(45,50)}}{C_{45}} \times 1000 = \frac{50}{6550} \times 1000 = 7.63\%$$

3- حساب العزوبة F:

$$F = \frac{C_{50}}{C_x}$$

$$F = \frac{C_{50}}{C_{15}} = \frac{6500}{7500} = 0.87$$

4- حساب شدة الزواج I:

$$I = 1 - F$$

$$I = 1 - \frac{C_{50}}{C_{15}} \text{ أو } 1 - F = 1 - 0.87 = 0.13$$

أستاذ المقياس: د/ بوعموشة نعيم



﴿ ظاهرة الخصوبة ﴾

تمهيد:

تعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في مجال الدراسات السكانية، وهي التي يرجع إليها الأثر الفعال والمباشر في التغيرات السكانية التي تشهدها المجتمعات. وتختلف الخصوبة من مجتمع إلى آخر كما أنها تختلف من مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة جملة من المعطيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1- مفهوم الخصوبة:

يقصد بالخصوبة في علم السكان العدد الواقعي لمن يولدون أحياء، فهي خصوبة واقعية تتميز عن الخصوبة الطبيعية التي تدل على القدرة الانسالية. كما تعرف بأنها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة على الحمل، والتي تبدأ مرحلتها في سنوات البلوغ مع بداية نزول الطمث وظهور الميزات الأنثوية الثانوية وبدء المبيض بإفراز البويضات للإخصاب.

ويجدر بنا أن نفرق هنا بين الخصوبة وبين الإنجاب، فالخصوبة هي قدرة المرأة على الإنجاب والنسل، أما الإنجاب فهي عملية إنجاب الأطفال فعلا.

2- أنواع الخصوبة:

- الخصوبة الإجمالية: وهي نسبة المواليد في عام معين إلى جميع الإناث اللاتي في سن الانسال (15-49 سنة) سواء أكن متزوجات أم غير متزوجات حسب عددهن في منتصف ذلك العام.

- خصوبة المتزوجات: وهي نسبة من يولدون أحياء في عام معين للمتزوجات اللاتي في سن الانسال حسب عددهن في نصف العام.

- خصوبة غير شرعية: وهي نسبة الأطفال غير الشرعيين المولودين في عام معين إلى جميع السكان.

- خصوبة كاملة: وهي معدل المواليد المتزوجات اللاتي استكملن فترة الانسال حتى وصل إلى سن اليأس. وتحسب هذه النسب عدة لكل ألف 1000 من الجماعة التي تقاس خصوبتها فيقسم عدد المواليد في عام معين على عدد أفراد هذه الجماعة في منتصف العام ويضرب ناتج القسمة في 1000، والناتج هو نسبة الخصوبة ومعدلها لكل ألف من أفراد الجماعة.

وتنقسم الخصوبة أيضا إلى:

- الخصوبة البيولوجية: وهي القدرة على إنجاب أطفال أحياء، سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج وهي تعني الاتجاه الضاد لكلمة العقم، ولا تعني بالضرورة وجود إنتاج فعلي من المواليد.

- الخصوبة الفعلية: يقصد بها الإنجاب الفعلي ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء.

- الخصوبة الطبيعية: هي خصوبة الأزواج الذين لا يستعملون أية وسيلة من وسائل منع الحمل -تنظيم النسل أو تحديده- وهي تختلف بشدة بين المجتمعات بسبب الاختلاف في العادات الاجتماعية.

- الخصوبة الموجهة: تخص الأزواج الذين يستعملون وسيلة من وسائل تحديد أو تنظيم الأسرة.

3- العوامل المؤثرة في الخصوبة:

يختلف معدل الخصوبة داخل كل مجتمع من فئة اجتماعية إلى أخرى وذلك تبعاً لمجموعة من المعطيات أبرزها ما يلي:

- حجم الأسرة: أكد بعض علماء الديموغرافيا الاجتماعية على أن الأسرة الممتدة تشجع على الزواج المبكر وشيوع الزواج مما يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة.

- وسائل منع الحمل: حيث تؤثر وسائل منع الحمل على معدلات الخصوبة فتؤدي إلى انخفاض الخصوبة.

- التركيب العمري: تختلف معدلات الخصوبة باختلاف عمر الزوج، حيث توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين هذين المتغيرين والتي سرعان ما تبدأ في البروز ابتداءً من الفئة العمرية 30-34 سنة. أما بالنسبة للمرأة فالعكس، حيث تأخذ العلاقة بين معدل الخصوبة وعمر الزوجة طابعاً عكسياً، إذ تصل الخصوبة مستوياتها الدنيا إذا تم الزواج في سن متأخرة والعكس صحيح. مما يعني أن الزواج المبكر يعد أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن ارتفاع الخصوبة.

- التقدم في التحصيل العلمي: حيث يؤكد بعض الباحثين على أن الأمية تمثل بيئة مشجعة على ارتفاع مستوى الخصوبة وأن التعليم له تأثير مباشر في خفض معدلات الخصوبة.

وقسم "كنجولي ديفز" المتغيرات التي تؤثر على الخصوبة إلى 11 متغيراً منها:

- سن الدخول إلى الحياة الزوجية.

- مدة الحياة الزوجية.

- الفترة التي تقضيها الأنثى بدون التعرض لعملية الجماع والتي تنشأ إما عن طلاقها أو ترملها، أو الإحجام عن الجماع لجزء من خطة لتحديد النسل.

- العزوف تماماً عن الزواج.

- الامتناع القهري عن الجماع لأسباب صحية.

- وفرة عمليات الاتصال الجنسي بين الزوجين خلال فترة الزواج.

- وجود العقم الطبيعي لأسباب سيكولوجية.

- استخدام وسائل منع الحمل.

4- مقاييس حساب الخصوبة:

هناك عدد كبير من المقاييس الحسابية المستخدمة في مجال قياس الخصوبة في الدراسات السكانية، والتي

تتباين تبعاً للعمليات الإحصائية المراد الحصول عليها، والتي من بينها ما يلي:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية للسكان} = \frac{\text{عدد المواليد خلال سنة معينة} - \text{عدد الوفيات في نفس السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل المواليد الخام} = \text{عدد المواليد الأحياء في السنة} \times 1000$$

$$\begin{aligned} & \text{عدد السكان في منتصف تلك السنة} \\ \text{معدل الخصوبة العام} &= \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة معينة}}{1000 \times \text{عدد الإناث بين 15-49 سنة في منتصف السنة}} \\ \text{معدل الخصوبة العمرية النوعية} &= \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة للأمهات في فئات عمرية ما}}{1000 \times \text{عدد الإناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \\ \text{معدل الأطفال لكل امرأة} &= \frac{\text{عدد الأطفال بين 0-4 سنوات}}{1000 \times \text{عدد الإناث بين 15-49 سنة}} \\ \text{معدل الولادات الشرعيين} &= \frac{\text{عدد المواليد الأحياء الشرعيين}}{1000 \times \text{عدد النساء المتزوجات بين 15-49 سنة}} \\ \text{معدل الولادات غير الشرعية} &= \frac{\text{عدد المواليد الأحياء غير الشرعيين}}{1000 \times \text{عدد النساء غير المتزوجات بين 15-49 سنة}} \\ \text{الرقم القياسي للخصوبة} &= \text{نسبة النساء المتزوجات} \times \text{الرقم القياسي للخصوبة للمتزوجين} \\ \text{IF} &= \text{IM} \times \text{IG} \\ \text{معدل الخصوبة الكلية} &= \frac{\text{معدل الخصوبة العمرية} \times 5}{1000} \\ \text{معدل صافي التكاثر} &= \frac{\text{معدل الخصوبة الكلية}}{\text{نسبة النوع عند المواليد (عدد الذكور + عدد الإناث)}} \end{aligned}$$

5- تطبيقات:

تمرين 01:

إليك الجدول الإحصائي التالي للأحداث الديموغرافية لعام 1999:

الولاية	عدد المواليد الأحياء	العدد الوسطي للسكان	الإناث (15 - 50 سنة)
جيجل	5692	51546	23025
تمنراست	2368	172216	35572
سطيف	83200	5152258	1385237
ورقلة	4845	266551	53215
باتنة	11717	587090	143340

المطلوب: - احسب المعدل الخام للمواليد لكل ولاية.

- احسب المعدل الخام للمواليد لكل الولايات.

- احسب المعدل الخام للخصوبة لكل ولاية.

- احسب المعدل الخام للخصوبة لكل الولايات.

الحل:

1- حساب المعدل الخام للمواليد لكل ولاية:

$$\text{المعدل الخام للمواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{العدد الوسطي للسكان}} \times 1000$$

$$\text{المعدل الخام لمواليد ولاية جيجل} = \frac{5692}{51546} \times 1000 = 110.42\%$$

$$\text{المعدل الخام لمواليد ولاية تمنراست} = \frac{2368}{172216} \times 1000 = 13.75\%$$

$$\text{المعدل الخام لمواليد ولاية سطيف} = \frac{83200}{5152258} \times 1000 = 16.15\%$$

$$\text{المعدل الخام لمواليد ولاية ورقلة} = \frac{4845}{266551} \times 1000 = 18.18\%$$

$$\text{المعدل الخام لمواليد ولاية باتنة} = \frac{11717}{587090} \times 1000 = 19.96\%$$

2- حساب المعدل الخام للمواليد لكل الولايات:

$$\text{المعدل الخام للمواليد لكل الولايات} = \frac{\text{العدد الإجمالي للمواليد الأحياء}}{\text{العدد الوسطي الإجمالي للسكان}} \times 1000$$

$$= \frac{5692 + 2368 + 83200 + 4845 + 11717}{51546 + 172216 + 5152258 + 266551 + 587090} \times 1000 = 17.31\%$$

$$\text{المعدل الخام للمواليد لكل الولايات} = \frac{107822}{6229661} \times 1000 = 17.31\%$$

3- حساب المعدل الخام للخصوبة لكل ولاية:

$$\text{المعدل الخام للمواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد الإناث للفئة العمرية (15-50 سنة)}} \times 1000$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لولاية جيجل} = \frac{5692}{23025} \times 1000 = 247.21\%$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لولاية تمنراست} = \frac{2368}{35572} \times 1000 = 66.60\%$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لولاية سطيف} = \frac{83200}{1385237} \times 1000 = 60.06\%$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لولاية ورقلة} = 1000 \times \frac{4845}{53215} = 91.04\%$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لولاية ولاية باتنة} = 1000 \times \frac{11717}{143340} = 81.74\%$$

2- حساب المعدل الخام للمواليد لكل الولايات:

$$\text{معدل الخصوبة الخام لكل الولايات} = \frac{\text{العدد الإجمالي للمواليد الأحياء في السنة}}{1000 \times \text{العدد الإجمالي للإناث للفئة العمرية (15-50 سنة)}}$$

$$107822 = \frac{11717 + 4845 + 83200 + 2368 + 5692}{143340 + 53215 + 1385237 + 35572 + 23025}$$

$$\text{معدل الخصوبة الخام لكل الولايات} = 1000 \times \frac{107822}{1640389} = 65.73\%$$



﴿ ظاهرة الوفيات ﴾

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الوفاة من أهم الدراسات السكانية كونها تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والسياسي للمجتمع. وتمثل الوفاة هدرا للمورد البشري في أي مجتمع انساني، وهو ما يجعل منها عامل بالغ التأثير في تغيير التركيبة السكانية، فهي تعد حدث حيوي تتجمع وتسجل له الإحصاءات.

1- مفهوم الوفاة:

الوفاة مرادفها الموت، وتعرف لدى أهل الاختصاص في مجال الطب بأنها انتهاء حياة أثر توقف الأجهزة الجسمية عن أداء مهامها أو توقف مظاهر الحياة. في حين تعرفها منظمة الصحة العالمية بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث ولادة حية أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الإغماء.

2- أنواع الوفيات:

تنقسم الوفيات من حيث الدراسة إلى:

1.2- وفيات شاملة: يتناول هذا النوع من الوفيات كل فئات المجتمع بغض النظر عن العمر والجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي، ويفيد هذا النوع من الوفيات في استخراج معدل النمو السكاني.

2.2- وفيات تفاضلية: في هذا النوع من الوفيات يتم التركيز على الفروق الموجودة بين الشرائح الاجتماعية الموجودة في المجتمع الواحد على أساس معايير معينة كالسن والجنس والمستوى الثقافي والتعليمي والحالة الاجتماعية، حيث أن احتمال الوفاة يختلف من عمر لآخر ومن جنس لآخر ومن مهنة لأخرى، وهذا النوع من الوفيات يهتم المختصين في علم الاجتماع أكثر من غيرهم.

2.3- وفيات الأطفال: تأخذ وفيات الأطفال النصيب الأكثر من اهتمام الديموغرافيين والحكومات لأنها تمثل مؤشرا أساسيا لمدى تطور الدول أو تخلفها وتبين درجة تقدم مستوى الخدمات الصحية والحالة المعيشية والوعي الاجتماعي السائد، وتعد الدراسة الخاصة بوفيات الأطفال عمر الشريحة الاجتماعية الذي يتراوح بين 0 سنة إلى 16 سنة. ووفيات الأطفال تقسم حسب معيار العمر إلى ثلاثة أقسام هي:

- أ- وفيات الأطفال المبكرة جدا: هي وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 سنة و 3 سنوات.
- ب- وفيات الأطفال المبكرة: هي وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 3 سنوات و 8 سنوات.
- ج- وفيات الطفولة: هي وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 سنوات و 16 سنة.

3- أسباب الوفيات:

إن البحث في أسباب الوفيات موضوع له ضروريته الاقتصادية والاجتماعية، فالدراسة السكانية لأسباب الوفاة تدفعنا للوقوف عند الأسباب التالية المفضية إلى الوفاة:

أ - **الأمراض:** تعد مسبب رئيسي للوفاة في الكثير من الدول الفقيرة، والأمراض تفيد كثيرا في الكشف عن حقائق المعيق الكبير للنشاط البشري ومعرقل الإنتاج ألا وهو المرض، إلا أنه في الوقت الحاضر فإن تأثير الأمراض محدود وذلك للمجهودات التي تقوم بها السلطات الصحية من أجل السيطرة على مصادر الأمراض، ولعل أهم ما تتطلبه هذه السيطرة هو الإبلاغ الفوري عن وجود أمراض وأوبئة واحتمال انتشارها. ويمكن تصنيف الأمراض إلى: **أمراض بيولوجية** وتنجم عن تدهور بيولوجي يصيب مكونات الجسم كأمراض القلب والسكري والسرطان... الخ حيث تنسم هذه الأمراض بالديمومة كما أنها تتطلب عناية فائقة، **أمراض معدية** وهي أمراض قابلة للانتقال من شخص إلى آخر من خلال عمليات الاتصال التي تتم بين الناس كالحصبة والملاريا والايذز والتيفوئيد والكوليرا... الخ وترجع غالبا للنقص المسجل في مجال الخدمات الصحية، **أمراض اجتماعية** وتسمى كذلك بأمراض الفقراء كالسل وفقر الدم... الخ.

ب - **الفقر:** يؤثر سلبا على نوعية غذاء ملايين البشر وكذا نوعية السكن ونمطه وفرص التعليم، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الفردي، فكلما انخفض الدخل زاد معدل الوفاة خاصة عند الأطفال.

ج - **الحروب:** وتعد أهم العوامل المباشرة للوفاة في الكثير من مناطق العالم، حيث تساهم في ارتفاع الوفيات ونقص حاد في معدل الولادات.

د - **الكوارث الطبيعية:** حيث تتسبب الكوارث الطبيعية على تنوعها أعاصير وفياضانات وبراكين وزلازل... الخ إلى حصد الكثير من الأرواح البشرية.

هـ - **حوادث المرور:** والتي باتت اليوم عاملا حاسما في إزهاق أرواح حياة الآلاف من الأفراد، وذلك جراء المعدلات القياسية التي باتت تسجلها سنويا في مختلف دول العالم.

4- التسجيل الحيوي للوفيات:

حددت الدائرة السكانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التسجيل الحيوي بأنه التسجيل الرسمي والتدرج الإحصائي بجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد والوفيات والزواج والطلاق والتبني. وتقوم بمهمة تسجيل الولادات والوفيات مكاتب خاصة تابعة للمستشفيات والمراكز الصحية، أما تسجيل وقائع الزواج والطلاق والتبني فيحصل عادة في المحاكم التابعة لوزارة العدل، كما تسجل المواليد والوفيات والطلاق والزواج في دوائر الحالة المدنية.

وهناك نوعان من التسجيل الحيوي فيما يخص الوفيات هما:

- **تسجيل المواليد الموتى:** ويختلف تعريف المولود الميت من دولة لأخرى ففي فرنسا مثلا يعد المولود ميتا كل مولود لا تظهر عليه علامات الحياة عند ولادته أو الذي مات قبل تسجيل مولده، أما في الدانمارك فيعتبر المولود مولودا ميتا إذا لم تظهر عليه علامات الحياة وكانت ولادته بعد 29 أسبوع من الحمل لأن من ولد قبل 29 أسبوع من الحمل يعتبر

إجهاضا، أما في الوطن العربي فإن الوفاة عموما تعاني من عدم التسجيل وخاصة وفات الأطفال والرضع والحديثي الولادة منهم خصوصا.

- تسجيل الوفيات: يقصد بها تسجيل الوفيات للأشخاص الذين بقوا أحياء لمدة زمنية ثم توفوا. ففي بعض دول العالم الثالث لا يمكن التسريح بدفن جثمان الموتى إلا بعد التعرف على أسباب الوفاة من خلال معاينة الطبيب وتحديد أسباب الوفاة.

5- جداول الوفيات:

يتكون جدول الوفاة من عدد الأشخاص الذين هم على قيد الحياة وعدد الوفيات التي تحد بين عيدين ميلاديين وكذا احتمال الوفاة بالألف. ونرمز للوفيات بـ $d(x, x+1)$: حيث يمثل d الوفيات، و x عيد الميلاد الأول أو العمر الأول، و $x+1$ لعيد الميلاد الثاني أو العمر الثاني.

وتسمح لنا جداول الوفيات بحساب عدد الأشخاص الذين ما زالوا على قيد الحياة بعد سنة أو سنتين أو ثلاثة سنوات من العمر. فإذا رمزنا بـ Sx لعدد الأشخاص الذين هم على قيد الحياة في عيد ميلاد ما x . فبالتالي يمكننا حساب عدد الأشخاص الذين هم على قيد الحياة من خلال العلاقة $d(x, x+1) = Sx - Sx+1$. أما عدد الوفيات فيحسب من العلاقة التالية: $d(x, x+1) = Sx - Sx+1$. أما احتمال الوفاة فيحسب كما يلي:

$$q_x = \frac{d(x, x+1)}{Sx} \times 1000$$

وبعد الانتهاء من جمع البيانات التي تحصلنا عليها نقوم بإعداد جدول الوفاة الذي يتكون من العمر وعدد الأشخاص وعدد الوفيات واحتمال الوفاة لكل ألف شخص. وهناك جدولين للوفيات هما:

- جدول الوفاة الأصلي: هو جدول يسمح لنا بتسجيل سلسلة الوفيات وذلك بحساب عدد الأشخاص الذين ما زالوا على قيد الحياة بعد سنة أو سنتين أو ثلاثة سنوات من العمر، ونرمز له بـ Sx لعدد الأشخاص الذين هم على قيد الحياة في عيد ميلاد ما x الذي هو رمز من 0 إلى 100، ونرمز للوفيات بـ $d(x)$ ، و $d(x+1)$ واحتمال الوفاة بـ q_x .

- جدول الوفاة المختصرة: هو جدول وفاة يستخرج من "جدول الوفاة الأصلي" ويعد هذا الجدول بمتتاليات أعمار مختلفة، حيث تعتبر أعياد الميلاد من مضاعفات العدد 5 أو من مضاعفات العدد 100 وهنا يتعلق الأمر بتقليص جدول كامل، وفي هذه الحالة تعطى عادة المعدلات السنوية المتعلقة بأعياد الميلاد. والمعلومات المعطاة في الجدول الأصلي للوفاة وهي بالطبع أغنى بكثير من تلك المعطيات في الحالة الثالثة.

6- جداول الحياة:

تعتمد كثيرا عملية دراسة الوفيات حسب العمر والنوع على ما يعرف بـ جداول الحياة، والتي تعتبر أدق من بعض معادلات حساب الوفيات. وهي عبارة عن جداول إحصائية تنشأ على أساس الظروف السائدة للوفاة، حيث يبين مستواها عند أي فئة عمرية خلال فترة معينة أساس توقع الحياة عند هذه الفئة أو ما يعرف بأمد الحياة. والغرض من هذه الجداول هو حساب عدد الوفيات لكل فئة عمرية، وعدد الباقيين على قيد الحياة، ومتوسط عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها كل منهم. حيث تعتمد دقة هذه الجداول على الدقة في الإحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية،

ومن ثمة فإنه من السهل إنشاؤها في الدول المتقدمة، وبالرغم من ذلك فإن جانباً كبيراً من تحليل الوفيات يتم دون الرجوع إليها.

7- مقاييس حساب الوفيات:

يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في أي مجتمع عن طريق مجموعة من المقاييس المرتبطة به، والتي تتمثل في:

$$\text{الحجم الوسطي للوفيات} = \frac{\text{العدد الوسطي للوفيات}}{\text{العدد الوسطي للسكان}} \times 1000$$

$$\text{العدد الوسطي للوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات في التعداد السابق} + \text{عدد الوفيات في التعداد اللاحق}}{2}$$

$$\text{العدد الوسطي للسكان} = \frac{\text{عدد السكان في التعداد السابق} + \text{عدد السكان في التعداد اللاحق}}{2}$$

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{العدد الوسطي للسكان}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات العمرية} = \frac{\text{عدد الوفيات في الفئة العمرية في السنة}}{\text{مجموع السكان لهذه الفئة في تلك السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات الزوجية} = \frac{\text{عدد الوفيات في الحالة الزوجية}}{\text{عدد السكان للحالة الزوجية س}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات المهنية} = \frac{\text{عدد الوفيات لمهنة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس المهنة}} \times 1000$$

$$\text{المعدل الخام للوفيات} = \frac{\text{العدد الإجمالي للوفيات في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات الرضع} = \frac{\text{عدد الوفيات للأطفال الأقل من السنة}}{\text{عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات حسب السبب} = \frac{\text{عدد الوفيات الناتجة عن سبب ما في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات العمري} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في فئة عمرية معينة في سنة معينة}}{\text{عدد أفراد الفئة العمرية في نفس السنة}} \times 1000$$

$$\text{احتمال الوفاة } q_x: q_x = \frac{d(x, x+1) \times 1000}{S_x} \quad \text{الوفاة} = d(x, x+1) = S_x - S_{x+1}$$

حيث: d هي الوفاة / x هي العمر / $x+1$ هي العمر $+1$ / S_x هي عدد السكان في العمر S / S_{x+1} هي عدد السكان في العمر $S+1$

8- تطبيقات:

تمرين 01:

لدينا المعطيات الديموغرافية التالية لتطور عدد السكان بين العمر 15 سنة و 22 سنة:

العمر x	15	16	17	18	19	20	21	22
عدد السكان S _x	98000	96500	95900	94000	92700	90000	88000	85200

المطلوب: - احسب الوفيات لمختلف الأعمار.

- احسب احتمال الوفاة للأعمار.

الحل:

1- حساب الوفيات:

$$d(x, x+1) = S_x - S_{x+1}$$

/ $x+1$ هي العمر س+1

/ x هي العمر س حيث أن: d هي الوفاة

/ S_{x+1} هي عدد السكان في العمر س+1

S_x هي عدد السكان في العمر س

$$d(15, 16) = S_{15} - S_{16} = 98000 - 96500 = 1500$$

$$d(16, 17) = S_{16} - S_{17} = 96500 - 95900 = 600$$

$$d(17, 18) = S_{17} - S_{18} = 95900 - 94000 = 1900$$

$$d(18, 19) = S_{18} - S_{19} = 94000 - 92700 = 1300$$

$$d(19, 20) = S_{19} - S_{20} = 92700 - 90000 = 2700$$

$$d(20, 21) = S_{20} - S_{21} = 90000 - 88000 = 2000$$

$$d(21, 22) = S_{21} - S_{22} = 88000 - 85200 = 2800$$

2- حساب احتمال الوفاة:

$$q_x = \frac{d(x, x+1)}{S_x} \times 1000$$

$$q_{15} = \frac{d(15, 16)}{S_{15}} \times 1000 = \frac{1500}{98000} \times 1000 = 15.31\%$$

$$q_{16} = \frac{d(16, 17)}{S_{16}} \times 1000 = \frac{600}{96500} \times 1000 = 6.22\%$$

$$q_{17} = \frac{d(17, 18)}{S_{17}} \times 1000 = \frac{1900}{95900} \times 1000 = 19.81\%$$

$$q_{18} = \frac{d(18, 19)}{S_{18}} \times 1000 = \frac{1300}{94000} \times 1000 = 13.83\%$$

$$q_{19} = \frac{d(19,20)}{S_{19}} \times 1000 = \frac{2700}{92700} \times 1000 = \mathbf{29.13\%}$$

$$q_{20} = \frac{d(20,21)}{S_{20}} \times 1000 = \frac{2000}{90000} \times 1000 = \mathbf{22.22\%}$$

$$q_{21} = \frac{d(21,22)}{S_{21}} \times 1000 = \frac{2800}{88000} \times 1000 = \mathbf{31.82\%}$$

تمرين 02:

لدينا المعطيات الديموغرافية التالية لتطور عدد السكان بين العمر 1 سنة و 10 سنوات:

العمر x	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
عدد السكان	7675	-	6247	5987	5832	-	5511	5290	-	4714
Sx										

لدينا: $d(1,2)=957$ ، $d(5,6)=102$ ، $d(8,9)=268$

المطلوب: - احسب: S_2 ، S_6 ، S_8

- احسب: $d(2,3)$ ، $d(3,4)$ ، $d(4,5)$ ، $d(6,7)$ ، $d(7,8)$

- احسب احتمال الوفاة للأعمار: q_2 ، q_6 ، q_8

الحل:

1- حساب الوفيات:

$$d(x, x+1) = S_x - S_{x+1}$$

$$S_x = S_{x+1} + d(x, x+1)$$

$$S_{x+1} = S_x - d(x, x+1)$$

$$* d(1,2) = S_1 - S_2$$

$$957 = 7675 - S_2$$

$$S_2 = 7675 - 957 = \mathbf{6718}$$

$$* d(5,6) = S_5 - S_6$$

$$102 = 5832 - S_6$$

$$S_6 = 5832 - 102 = \mathbf{5730}$$

$$* d(8,9) = S_8 - S_9$$

$$268 = 5290 - S_9$$

$$S_9 = 5290 - 268 = \mathbf{5022}$$

2- حساب: $d(7,8)$, $d(6,7)$, $d(4,5)$, $d(3,4)$, $d(2,3)$

$$d(x,x+1) = S_x - S_{x+1}$$

$$d(2, 3) = S_2 - S_3 = 6718 - 6247 = \mathbf{471}$$

$$d(3, 4) = S_3 - S_4 = 6247 - 5987 = \mathbf{260}$$

$$d(4, 5) = S_4 - S_5 = 5987 - 5832 = \mathbf{155}$$

$$d(6, 7) = S_6 - S_7 = 5730 - 5511 = \mathbf{219}$$

$$d(7, 8) = S_7 - S_8 = 5511 - 5290 = \mathbf{221}$$

3- حساب احتمال الوفاة للأعمار:

$$q_x = \frac{d(x,x+1)}{S_x} \times 1000$$

$$q_2 = \frac{d(2,3)}{S_2} \times 1000 = \frac{471}{6718} \times 1000 = \mathbf{70.11\%}$$

$$q_6 = \frac{d(6,7)}{S_6} \times 1000 = \frac{219}{5730} \times 1000 = \mathbf{38.21\%}$$

$$q_8 = \frac{d(8,9)}{S_8} \times 1000 = \frac{268}{5290} \times 1000 = \mathbf{50.66\%}$$

$$d(8, 9) = S_8 - S_9 = 5290 - 5022 = \mathbf{268}$$

تمرين 03:

لدينا المعطيات الديموغرافية التالية المتعلقة بتطور عدد السكان في الأعمار بين العمر 55 سنة و 61 سنة في تعدادي 1990 و 1994:

العمر x	30	31	32	33	34	35	36
عدد السكان في تعداد 1990	25000	23800	23100	22220	22180	21900	21200
عدد السكان في تعداد 1994	27200	26700	26020	25980	25400	24900	24150

المطلوب: - أحسب الحجم السنوي للوفيات.

الحل:

$$\frac{\text{الحجم السنوي للوفيات} = \text{العدد الوسطي للوفيات} \times 1000}{\text{العدد الوسطي للسكان}}$$

$$\frac{\text{العدد الوسطي للوفيات} = \text{عدد الوفيات في التعداد السابق} + \text{عدد الوفيات في التعداد اللاحق}}{2}$$

$$d(x, x+1) = S_x - S_{x+1} = \text{عدد الوفيات في التعداد السابق أو اللاحق}$$

$$\frac{\text{العدد الوسطي للسكان} = \text{عدد السكان في التعداد السابق} + \text{عدد السكان في التعداد اللاحق}}{2}$$

1- حساب الوفيات لتعداد سنة 1990 (التعداد السابق):

$$d(x, x+1) = S_x - S_{x+1}$$

$$d(30, 31) = S_{30} - S_{31} = 25000 - 23800 = \mathbf{1200}$$

$$d(31, 32) = S_{31} - S_{32} = 23800 - 23100 = \mathbf{700}$$

$$d(32, 33) = S_{32} - S_{33} = 23100 - 22220 = \mathbf{880}$$

$$d(33, 34) = S_{33} - S_{34} = 22220 - 22180 = \mathbf{40}$$

$$d(34, 35) = S_{34} - S_{35} = 22180 - 21900 = \mathbf{280}$$

$$d(35, 36) = S_{35} - S_{36} = 21900 - 21200 = \mathbf{700}$$

2- حساب الوفيات لتعداد سنة 1994 (التعداد اللاحق):

$$d(x, x+1) = S_x - S_{x+1}$$

$$d(30, 31) = S_{30} - S_{31} = 27200 - 26700 = \mathbf{500}$$

$$d(31, 32) = S_{31} - S_{32} = 26700 - 26020 = \mathbf{680}$$

$$d(32, 33) = S_{32} - S_{33} = 26020 - 25980 = \mathbf{40}$$

$$d(33, 34) = S_{33} - S_{34} = 25980 - 25400 = \mathbf{580}$$

$$d(34, 35) = S_{34} - S_{35} = 25400 - 24900 = \mathbf{500}$$

$$d(35, 36) = S_{35} - S_{36} = 24900 - 24150 = \mathbf{750}$$

3- حساب العدد الوسطي للوفيات:

$$\frac{\text{العدد الوسطي للوفيات} = \text{عدد الوفيات في التعداد السابق} + \text{عدد الوفيات في التعداد اللاحق}}{2}$$

$$d(30, 31) = \frac{1200 + 500}{2} = \mathbf{850}$$

2

$$d(31,32) = \frac{700 + 680}{2} = \mathbf{690}$$

$$d(32,33) = \frac{880 + 40}{2} = \mathbf{460}$$

$$d(33,34) = \frac{40 + 580}{2} = \mathbf{310}$$

$$d(34,35) = \frac{280 + 500}{2} = \mathbf{390}$$

$$d(35,36) = \frac{700 + 750}{2} = \mathbf{725}$$

4- حساب العدد الوسطي للسكان:

$$\frac{\text{العدد الوسطي للسكان} = \text{عدد السكان في التعداد السابق} + \text{عدد السكان في التعداد اللاحق}}{2}$$

$$\frac{25000 + 27200}{2} = \mathbf{26100}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 30:

$$\frac{23800 + 26700}{2} = \mathbf{25250}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 31:

$$\frac{23100 + 26020}{2} = \mathbf{24560}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 32:

$$\frac{22220 + 25980}{2} = \mathbf{24100}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 33:

$$\frac{22180 + 25400}{2} = \mathbf{23790}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 34:

$$\frac{21900 + 24900}{2} = \mathbf{23400}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 35:

$$\frac{21200 + 24150}{2} = \mathbf{22675}$$

العدد الوسطي للسكان للعمر 36:

5- حساب الحجم السنوي للوفيات للأعمار:

$$\text{الحجم السنوي للوفيات} = \frac{\text{العدد الوسطي للوفيات}}{\text{العدد الوسطي للسكان}} \times 1000$$

$$(30,31) = \frac{850}{26100} \times 1000 = \mathbf{32.57 \text{ ‰}}$$

$$(31,32) = \frac{690}{25250} \times 1000 = \mathbf{27.33 \text{ ‰}}$$

$$(32,33) = \frac{460}{24560} \times 1000 = \mathbf{18.73 \text{ ‰}}$$

$$(33,34) = \frac{310}{24100} \times 1000 = \mathbf{12.86 \text{ ‰}}$$

$$(34,35) = \frac{390}{23790} \times 1000 = \mathbf{16.39 \text{ ‰}}$$

$$(35,36) = \frac{725}{23400} \times 1000 = \mathbf{30.98 \text{ ‰}}$$

أستاذ المقياس: د/ بوعموشة نعيم



﴿ ظاهرة الهجرة ﴾

تمهيد:

الهجرة ليست ظاهرة جديدة على حياة البشر إذ يبرز التاريخ منذ القدم عن هجرات كبرى خرجت من أوطانها واستقرت في أماكن بعيدة عن وطنها. والهجرة خاصية انسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثاً عن حياة أفضل أو هروباً من وضع سيء.

1- مفهوم الهجرة:

الهجرة كلمة مشتقة من الفعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه. والهجرة هي تغير دائم من مكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة. أو أنها حركة انتقال السكان من أرض تدعى مكان الأصل إلى أرض أخرى تدعى مكان الوصول أو الاستقبال. كما تعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك.

2- مفهوم المهاجر:

المهاجر هو الشخص الذي يغادر بلده إلى قطر آخر باجتيازه حدود دولية. كما يعرف بأنه هو الذي يغادر منطقة إقامته إلى منطقة أخرى ضمن حدود دولته.

3- العوامل المؤثرة في الهجرة:

1.3- عوامل جغرافية:

- **حجم الدولة:** كلما كانت الدولة متسعة واشتملت على أقاليم ومناطق متباينة تختلف في خصائصها وإمكانياتها كلما شجع ذلك على ازدياد الهجرات.

- **المسافة:** والتي تلعب دوراً كبيراً في الهجرات الداخلية والخارجية.

- **العامل الجغرافي الطبيعي:** ويتمثل في المناخ أساساً. بالإضافة للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير، والتي تتسبب في تدمير المساكن وترك آلاف السكان بلا مأوى، في الوقت الذي تجد فيه السلطات الرسمية صعوبة في إعادة بعث الحياة الطبيعية بهذه المناطق مما يضطر السكان للهجرة لمناطق أخرى أكثر أمناً.

2.3- عوامل اقتصادية: يلعب هذا العامل دوراً أساسياً في الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء، ويرتبط هذا بعوامل اقتصادية تتعلق بالعمالة والموارد الاقتصادية المتوفرة في هذا الإقليم وصناعات تقدم أجور مغرية، كذلك التحول الحاصل في الحرف من زراعة إلى صناعة وتجارة.

3.3- عوامل ديموغرافية: فالزيادة الطبيعية المحدودة في المدن مقارنة بالريف تترك فراغا إلى اجتذاب المهاجرين إلى المدن، كذلك نجد بعض العادات والتقاليد كان يتزوج الفرد من قرية أو بلدة أخرى.

3.4- عوامل سوسيو ثقافية ونفسية: وتظهر في كتابات عديد الباحثين يتقدمهم "جيرماني"، والذين أرجعوا إلى ما يلي:

- تفادي الوقوع ضحايا لقضايا الثأر العائلي وانتقام الخصوم، والتي تنقشى عادة في الكثير من الأقاليم الريفية والداخلية، أو حتى من اضطهاد ذوي النفوذ ونظم الحكم في بلدانهم جراء معارضتهم لتوجهاتها.

- الرغبة في التحرر من سطوة الأعراف والعادات والتقاليد البالية التي تهيمن بشكل مطلق على تفاصيل حياتهم، والسعي لتغيير شكل حياتهم والسير بها نحو آفاق أخرى.

- التصميم على تجاوز ظروف الماضي وإرهاصاته، نتيجة شعورهم بوجود فجوة بين ما يملكونه وبين ما يعتقدون أنهم يستحقون الحصول عليه.

3.5- عوامل سياسية وأمنية: تؤثر النزاعات السياسية والاضطرابات الأمنية والانقلابات السياسية بشكل مباشر في بعث حركة هجرة الأفراد والجماعات من مناطق الصراع، كما هو الشأن بالنسبة لسوريا واليمن وليبيا... الخ.

4- تصنيف الهجرة:

للهمجرة أشكال مختلفة ومتباينة أهمها:

1.4- حسب المقصد: ويقصد بها الوجهة التي يطرقها المهاجرين، وذلك أثناء عملية تنقلهم من الموطن الأصلي إلى محل إقامة جديد. وتنقسم إلى نوعين هما:

أ- **الهجرة الداخلية:** هي انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو أي منطقة أخرى في نفس المجتمع. وتعتبر الهجرة الداخلية عامة لا تشكل أي عرقلة أمام المهاجر من حيث اللغة لأنها في نفس حدود الدولة، بالإضافة لقلّة التكاليف وحرية التنقل والدخول والخروج من المنطقة بدون وثائق. ولهذه الهجرة نوعان:

- الهجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

- الهجرة من الريف إلى المدينة وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها وتزداد هذه الحركة بتحسّن الأوضاع في الحضر كمركز للجذب.

ب- **الهجرة الخارجية:** يشمل هذا النوع عملية تنقل السكان عبر حدود الدول ليس فقط نحو الدول المجاورة بل أيضا من قارة إلى أخرى، وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة. ويتفرع هذا النوع من الهجرة إلى نوعين آخرين هما:

* **هجرة خارجية دائمة:** وفيها يقرر المهاجر الاستقرار في بلد الوصول، حيث يبادر لقطع روابط التواصل كليا أو جزئيا مع بلده الأصلي ليندمج في مجتمعه الجديد.

* **هجرة خارجية مؤقتة:** وهي الهجرة التي يقوم بها البعض بشكل مؤقت إما طلبا للدراسة أو العلاج أو العمل والتجارة، ليعود المهاجرون بعد حصولهم على مبتغاهم إلى بلدانهم الأصلية.

2.4- حسب إرادة القائمين بها: ويقصد بها مدى رغبة وإقبال القائمين على الهجرة ورغبتهم واستعدادهم للقيام بذلك من عدمه. وتنقسم إلى نوعين هما:

أ- الهجرة الإرادية: وتشمل كلا من الهجرة الداخلية والخارجية، وتتبع من رغبة حرة في التنقل من مكان إلى آخر، وتغيير محل الإقامة دون ضغط أو إجبار رسمي أو أية ظروف قهرية أخرى.

ب- الهجرة الإضطرارية: ونعني بها كل عمليات النقل أو التنقل الإجباري الذي يتعرض له السكان المقيمون في محلات إقامتهم الأصلية ويدفعهم إلى التوجه نحو أماكن أخرى. كإجبار السلطات الأفراد على النزوح نحو أماكن جديدة وذلك خشية تعرضهم للكوارث الطبيعية أو الأمنية كالحروب والنزاعات المسلحة.

3.4- حسب الزمن الذي تستغرقه: ويقصد به طول فترة الإقامة، أو المجال الزمني الذي سوف يستغرق من قبل المهاجرين في المواطن التي حلوا بها. وتنقسم إلى قسمين وهما:

أ- الهجرة الدائمة: وهي الانتقال من منطقة الإقامة المعتادة أو موطن الإقامة الأصلي إلى منطقة أخرى، وعدم العودة إليه نهائياً تحت أي ظرف كان، وما يصاحب ذلك من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجر المقيم الذي يترك محل إقامته الأصلي نهائياً.

ب- الهجرة الموسمية أو المؤقتة: وتعني انتقال السكان نحو مناطق أخرى بغرض الاستقرار والإقامة لفترة محدودة ثم العودة إلى مواطنهم الأصلية، كالهجرة خلال فصل من فصول السنة أي خلال موسم معين من محل إلى آخر داخل أو خارج البلاد، مثل: موسم الحصاد أو موسم جني الزيتون... الخ.

5- الآثار الناجمة عن الهجرة:

يترتب عن اشتداد حركة الهجرة جملة من الآثار المباشرة وغير المباشرة، سواء بالنسبة للبلاد المهاجر منها أو المستقبلية للمهاجرين، وذلك على أكثر من صعيد.

5.1- آثار الهجرة الداخلية: تتلخص نتائج الهجرة الداخلية في:

- ظاهرة تريفيف المدينة.
- استغلال الأراضي المحيطة بالتجمعات.
- ظهور الأكواخ القصديرية وبعض الأحياء الصغيرة.
- الاستغناء عن المجال الفلاحي ونقص العمالة في الريف.
- تغير حجم السكان وخاصة في المدن الكبيرة بسبب النزوح الريفي.
- انتشار أزمة السكن والمواصلات والصحة والخدمات.
- بروز وتقسي الآفات الاجتماعية والانحرافات.

5.2- آثار الهجرة الخارجية: تتلخص نتائجها في النقاط التالية:

- التغير في حجم وتوزيع وتركيب السكان في منطقة الوصول والأصل.
- مشكلة الاختلاط السكاني بالمهجر (العرقية واللغوية ... الخ).
- انتقال رؤوس الأموال.
- نقص العمالة المؤهلة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

6- مقاييس حساب الهجرة:

تعتمد دراسة الهجرة على بيانات التعداد السكاني وسجل السكان والمسح بالعينة، وهذا لاستخراج نسب أو معدلات الهجرة للحكم على حجم الهجرة في منطقة الأصل أو الوصول. ونقوم بها كما يلي:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{مجموع عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{مجموع عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة الصافية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة} - \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{مجموع عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة الكلية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة} + \text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{مجموع عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$